



الرئيس: السيد بياو (بنن)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد رغاشيف

الأرجنتين السيد ميورال

البرازيل السيد ساردنبرغ

الجزائر السيد بن مهدي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة مجيرو

الدانمرك السيدة لوج

رومانيا السيد موتوك

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد ولترز

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إيمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

اليابان السيد أنوديرا

اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا وآيسلندا وسري لانكا والسنغال والعراق وغابون وغينيا وكندا ولكسمبرغ وليختنشتاين وميانمار والنرويج ونيجيريا والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد أوتونو لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه

دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ربما صلاح، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

نظراً لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة ربما صلاح لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ابراهيم ضيوف، مستشار الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص المعني بحماية الطفل.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ضيوف لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، الوثيقة S/2005/72.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو.

السيد أوتونو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الوزير على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، وهي مكرسة لاتخاذ إجراء من أجل كفالة حماية الأطفال المعرضين للصراعات المسلحة. وقد أتيت لي الفرصة لكي أشهد، وخاصة في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهنا في الأمم المتحدة، وفي الاتحاد الأفريقي، اهتمام حكومة بنن وقيادتك الشخصية بشأن هذه المسألة. ويشهد

وقد أبلغنا الممثلون الميدانيون التابعون للأمم المتحدة بمختلف القيود التي يواجهونها في الوفاء بمسؤوليتهم. وهي تشمل المشاكل الأمنية، والافتقار على سبيل الوصول، وعدم التعاون من جانب الأطراف. ولكن أهم تلك العقبات تتمثل في عدم وجود آلية منظمة وفاعلة للرصد والإبلاغ على الصعيد القطري.

معروض على المجلس تقرير على قدر كبير من الأهمية. ويتعلق هذا التقرير بإقامة نظام جدي ورسمي ومنظم للامتثال والإنفاذ، لكفالة حماية الأطفال الذين يتعرضون حالياً لمعاملة وحشية في كثير من حالات الصراع. ويضم التقرير جميع المكونات الضرورية لإنشاء هذا النظام. وهذا يمثل نقطة تحول في حملتنا الجماعية لبدء "حقة تطبيق"، لتحويل معايير الحماية إلى امتثال، والشجب إلى مساءلة. ويشكل هذا تويجاً لعدة سنوات من عملية البناء لبنة بعد لبنة.

وسترى أعضاء المجلس أنه قد وضعت في هذا التقرير سمات محددة وملموسة وعملية لنظام الامتثال والإنفاذ. وأوجه الاهتمام بصفة خاصة إلى ثلاث سمات لهذا التقرير، تجمع فيما بينها العناصر الرئيسية لنظام الامتثال والإنفاذ، وهي استعراض سلوك أطراف الصراع، ويتدرب عليه تسمية الأطراف المخالفة على نحو منهجي ووضع قائمة بها؛ وكفالة مساءلة الأطراف المخالفة، وخاصة من خلال فرض تدابير عملية محددة الأهداف؛ وإنشاء آلية للرصد والإبلاغ.

وقد أسفرت الجهود التي بذلت على مدى عدة أعوام ماضية عن إنجازات هامة وأحدثت زخماً قوياً من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات. وتشمل هذه المكاسب زيادة كبيرة في الوعي بحماية الأطفال والدعوة لها على الصعيد العالمي؛ ومجموعة رائعة وشاملة من الصكوك والمعايير الدولية الخاصة بالحماية؛ وترسيخ حماية الأطفال المتضررين

وجودكم هنا اليوم بهذه المشاركة والقيادة. ونعرب لكم عن امتناننا.

وأعرب عن ترحيبي الحار بوجود السيدة آشا - روز ميغيرو، وزيرة تنمية المجتمع وشؤون الجنسين والطفل في تزانيا، بيننا. إن وجودها معنا هنا اليوم مبعث لاغتيابنا.

وأعرب عن امتناني الشديد للسفير جان - مارك دي لا سابليير ولسائر الوفد الفرنسي لاستمرار عنايتهم بهذه المسألة في نطاق المجلس. فشكراً لهم على التزامهم الراسخ في هذا الصدد.

وفي هذه المناسبة، أود أن أعرب عن تقدير خاص لقائدة من الرواد ليست بيننا اليوم. وأقصد بذلك السيدة غراسا ماشيل، التي أرسى تقريرها المبدع والأخاذ الصادر في ١٩٩٦ (A/51/306)، الأساس الذي نبنى عليه طوال هذه السنوات.

وقد قطعنا هذا الشوط البعيد في إعداد تلك الخطة الهامة بسبب التعاون والإسهام الهامين من كثير من الجهات صاحبة المصلحة، من وفود، وشركاء في الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية، ودوائر المنظمات غير الحكومية. وأود أن أعرب عن تقدير خاص لكارول بيلامي ولجميع زملائنا الآخرين في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي تمثلهم ربما صلاح هنا اليوم.

ومن دواعي سروري أن أبلغكم بأنه منذ اتخذ القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤) العام الماضي، أصبح رؤساء الأفرقة الميدانية التابعة للأمم المتحدة على علم كامل بمسؤوليتهم عن متابعة الاستجابة لهذه المسألة، ورصد التقدم المحرز فيها، والتنسيق بشأنها. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت أفرقة الأمم المتحدة الميدانية هي المصادر الرئيسية للمعلومات التي يتضمنها هذا التقرير.

المدارس تستهدف بصورة متزايدة للأعمال الوحشية وعمليات الاختطاف.

وإزاء تلك الخلفية، استعرض التقرير الحالي التطورات في ١٧ حالة مثيرة للقلق، مسجلا بصورة منتظمة الانتهاكات الجسيمة التالية: قتل الأطفال أو تشويههم، تجنيد الأطفال أو استخدام الأطفال الجنود، وشن الهجمات على المدارس أو المستشفيات، الاغتصاب وغيره من العنف الجنسي الجسيم المرتكب ضد الأطفال، واختطاف الأطفال. وقد تم تحديد ٥٤ طرفا جانبا وسجلت أسماءها في قائمة، وهي مأخوذة من ١١ حالة مثيرة للقلق. وجميع الأطراف الأربعة والخمسين مسؤولة عن تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من تلك الأطراف مسؤول عن ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى، على نحو ما هو مسجل في القائمة.

ومقارنة بالقوائم الواردة في التقرير الأخير (S/2003/1053 و Corr.1 و 2)، الذي ناقشه المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، شطبت ثمانية أطراف من القائمة بسبب تغير سلوكها؛ وأضيفت ستة أطراف جانبية إلى القوائم في هذه السنة؛ وذلك بصفة أساسية بسبب تحسن جمع المعلومات؛ وأسقطت أطراف قليلة من القوائم بسبب الافتقار إلى المعلومات القابلة للتحقق منها.

هذا هو التقرير الثالث من التقارير التي تلقاها المجلس، وهو يوثق بصورة منظمة الانتهاكات الجسيمة ويسجل أسماء الأطراف الجانبية. وقد أعرب المجلس في مناسبات سابقة عن اعتزامه اتخاذ تدابير ملموسة ومحددة الأهداف ضد تلك الأطراف. ومما له أهمية قصوى أن يفى المجلس بوعده في هذه المناسبة؛ لأن الوثوق بهذه العملية يعتمد على ذلك. وينبغي أن تشمل التدابير المحددة الأهداف فرض قيود على سفر القادة واستبعادهم من أي هياكل

من الحروب في جدول الأعمال الدولي للسلام والأمن؛ وانعكاس حماية الأطفال ورفاههم بشكل متزايد في ولايات بعثات حفظ السلام وتدريبها وتقاريرها وفي نشر المستشارين بشأن حماية الطفل؛ وإدماج الشواغل المتعلقة بالطفل في مفاوضات السلام واتفاقات السلام وفي برامج التأهيل وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات؛ وتوطد إدماج المسائل المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة ضمن الأنشطة الرئيسية في عدة مؤسسات وآليات، داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ويسرني إبلاغكم بأن الحالة العامة بالنسبة للأطفال قد تحسنت إلى حد كبير في بعض الحالات. ومن بين هذه الحالات إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وأنغولا وتيمور - ليشتي وسيراليون وليبيريا. ومن الواضح أنه تم تحقيق قدر كبير خلال أعوام قليلة، كان مجلس الأمن في صدارة منجزيه.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لأن عددا كبيرا جدا من الأطفال لا يزال يعامل بوحشية في حالات الصراع. تأملوا هذا. على الرغم من أن العدد الكلي نقص في السنوات القليلة الماضية، فإن أكثر من ربع مليون طفل لا يزالون يستغلون كجنود، ويستخدمون مقاتلين، وحمالين وجواسيس ومستعبدين جنسيا. وتعرض عشرات الآلاف من الفتيات للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، أحيانا كأداة متعمدة من أدوات الحرب. وأصبحت حالات الاختطاف واسعة الانتشار وشفيفة، كما شهدنا، على سبيل المثال، في شمال أوغندا؛ ونيبال وبوروندي. ومنذ عام ٢٠٠٣، شُرِّد أكثر من ١١ مليون طفل في داخل بلدانهم وأجبر حوالي ٢,٥ مليون من الأطفال على الفرار من بلدانهم ليصبحوا لاجئين بسبب الصراع. ويقتل تقريبا ما بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ طفل أو يشوهون بسبب الألغام في كل شهر. وكما أظهرت فظائع بيسلان وأحداث أخرى، أصبحت

على اتخاذ تدابير فورية ملموسة لإظهار التزامها بوضع حد لانتهاكاتهما الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

وإنني حزين جدا لأن أقول إن أحد التطورات المزعجة في الفترة المشمولة بالتقرير كان يتمثل في مزاعم عن الاستغلال والانتهاك الجنسي بواسطة موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام، مدنيين وعسكريين، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يجدون ترحيبا حارا في المجتمعات التي مزقتها الصراع لأن وجودهم يعتبر هبة مرسله من العناية الإلهية لإنهاء الإفلات من العقاب واستعادة الحماية والاحترام للسكان الضعفاء الذين طالما عانوا. ويني أشيد بالأغلبية العظمى من حفظة السلام الذين أدوا مهمتهم بشرف وتفان. ولكن فكرة أن بعض حفظة السلام يستغلون منصبهم ليجعلوا من الأطفال والنساء فريسة لهم بهذه الطريقة يشكل خيانة مثيرة للصدمة وغير مقبولة للثقة المولاة لهم.

وأشيد بزميلي من إدارة عمليات حفظ السلام، جان-ماري غينو، على استجابته السريعة والشفافة لهذه التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن نسبر غور هذه المسألة من خلال استعراض أساسي وشامل. ما هو نطاق هذه المشكلة؟ ما هي أسباب انتشار الانتهاكات وما هو مستواها؟ وأي المسائل يجب معالجتها فيما يتعلق بالقدرات المؤسسية، وإنفاذ المعايير القائمة، والتحقيق في الادعاءات وتعدد الولايات القانونية؟

وللقيام باستجابة شاملة وفعالة حقا، ينبغي أن نحصل على إجابات وثيقة مستخلصة من استعراض شامل لكل القطاعات. وذلك ينبغي بالضرورة أن يشمل عمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع البلدان المساهمة بحفظة السلام من العسكريين والشرطة. ويتعين علينا أن نمضي معا - دون أي

للمحكم والإدارة وأحكام العفو العام، وفرض عمليات حظر لتوريد الأسلحة، وحظر المساعدة العسكرية وفرض قيود على تدفق الموارد المالية إلى الأطراف المعنية.

وفي ضوء الحقائق والقوائم والاتجاهات المائلة إلى الإفلات من العقاب مما سجلته التقارير الثلاثة المتعاقبة، أود أن اقترح للمجلس الأمن وأن أحثه على الاضطلاع باستجابة ذات أربع شعب لإنهاء الإفلات من العقاب: أولا، أن يقرر فرض تدابير جزائية ملموسة وذات أهداف محددة ضد الأطراف الجانية المذكورة أسماؤها في قوائم الرصد؛ وثانيا، تشكيل لجنة من المجلس لاستعراض ورصد فرض التدابير الجزائية المحددة لحماية الأطفال المعرضين للصراع؛ وثالثا، أن يطلب من الأطراف المسجلة في قوائم الرصد، أن تعد في غضون ستة شهور، بالتعاون مع ممثلي الأمم المتحدة في الميدان، خططاً مقيدة بزمان معين لإنهاء الانتهاكات الجسيمة المسجلة عليها؛ ورابعا، اعتماد آلية الرصد والإبلاغ بغية وضعها موضع التنفيذ عاجلا.

إن الغرض من نظام الامتثال والإنفاذ هو ضمان استجابة الأطراف الجانية، وضمان اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة التي بسببها سجلت أسماء تلك الأطراف. وفي ذلك الصدد، أود الإبلاغ بأبني تلقيت رسالة من السيد س. ب. تاميلسلفان، رئيس الجناح السياسي لنمور تاميل إيلاي للتحرير في سري لانكا - أحد الأطراف المسماة في تقرير هذه السنة - يعربون فيها عن إحباطهم علما بإدراجهم في القوائم وعن استعدادهم للدخول في حوار مستخدمين إطار آلية المراقبة والإبلاغ. وفي حين أنني أرحب بتلك الرسالة من نمور التاميل، فإنني أدعو قيادتهم إلى الشروع فورا في اتخاذ تدابير ملموسة تفضي إلى وضع خطة عمل مقيدة بزمان معين لتضع، وبصورة نهائية، حدا لممارسات تجنيد الأطفال واختطافهم واستخدام الأطفال جنودا. وأحث جميع الأطراف الأخرى المذكورة في التقرير

وتحدد قائمة الرصد جميع الأطراف المدانة بارتكاب انتهاكات مع مراعاة التمييز الواضح بين الأطراف في حالات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن والأطراف في حالات أخرى غير مدرجة في جدول أعمال المجلس وغيرها من الحالات التي تثير القلق. وينبغي اتخاذ إجراءات عملية وهادفة ترمي إلى وضع حد لجميع الانتهاكات لجميع الأطراف المدرجة في القائمة مع مراعاة التمييز الذي أشرت إليه.

إن فكرة إعداد قوائم بأسماء الأطراف المدانة يقصد بها أساسا ضمان المساءلة. وحتى يدرج طرف في قائمة من هذه القوائم، لا بد أن يتم تحديده بدقة وأن يتم تعريفه وتحديد هويته، ولا يكفي أن نشير إلى فئة عريضة وغير محددة من الأطراف الفاعلة.

إن ذكر أو استعراض أو مناقشة أية حالة واردة في تقارير الرصد لا ينبغي أن ينظر إليها كقرار قانوني بأن تلك الحالة تشكل "صراعا مسلحا" في إطار اتفاقية جنيف وبرتوكولاتها الإضافية. وقد ركز نهجنا على ضمان حماية واسعة النطاق وفعالة للأطفال الذين يتعرضون لحالات تثير القلق.

ولن تكون آلية الرصد والإبلاغ ذات قيمة كبيرة إلا إذا أدت إلى القيام بإجراءات، وشكلت المعلومات التي تم جمعها منطلقا لاتخاذ الإجراءات. ولا بد لمجلس الأمن أن يكون في مقدمة اتخاذ هذه الإجراءات بوصفه أهم "هيئات اتخاذ الإجراء" لأنه يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن.

لقد حان الوقت ليعيد المجتمع الدولي توجيه طاقاته من المهام العادية لإعداد المعايير إلى مهمة تحقيق الامتثال من أجل التنفيذ في الميدان. واليوم أكثر من أي وقت مضى لدينا الأدوات الضرورية - المعيارية، والقانونية، والمؤسسية،

مساومة أو تراخ - إلى معاقبة الجناة واستئصال هذه الممارسة من جميع عمليات وجود الأمم المتحدة الميداني.

والتقرير المعروض على المجلس يضع خطة عمل ملموسة تنشئ من الأساس فصاعدا آلية شاملة للرصد والإبلاغ والامتثال تعد العدة لجمع معلومات موضوعية ومحددة وموثوقة وفي الوقت المناسب - "من وأين وماذا" - بشأن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في حالات الصراع. وتلك المعلومات، بدورها، يجب أن تفضي إلى اتخاذ الإجراءات والمساءلة.

وتضع الخطة تعريفا للانتهاكات الجسيمة التي ينبغي أن ترصد بوجه خاص. وهي تضع الأدوات والمعايير التي ينبغي أن تشكل أساسا للرصد، والمقاييس التي نحكم بموجبها على سلوك أطراف الصراع. وهي تحدد الهيئات الرئيسية التي تمثل "هيئات اتخاذ الإجراء"، والمسؤولة عن اتخاذ تدابير ملموسة ردا على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وعلى رأسها مجلس الأمن.

وإذ نتقل إلى وضع نظام للامتثال والإنفاذ، من المهم أن نبرز بعض المسائل ذات الصلة. فمن المهم بشكل أساسي أن ننخرط في حوار للحماية مع جميع الأطراف التي لها تأثير بالغ على الأطفال، بدون أن يكون لذلك أية انعكاسات على مركزها السياسي أو القانوني. والغاية الوحيدة لهذا الحوار هو كفالة الحماية للأطفال المعرضين وسبل الوصول إليهم.

وينبغي التأكيد على أن قائمة المسؤولية لا تسمي دولا أو بلدانا بصفتهما هذه. فهدف القائمة تحديد الأطراف في الصراع، سواء كانت حكومات أو متمردين، يتحملون المسؤولية عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، فإن أسماء البلدان يشار إليها لمجرد التعريف بأماكن ارتكبت فيها الانتهاكات الجسيمة التي نتكلم عنها.

أغنيات الخلاص.
 ”عندما استيقظت هذا الصباح،
 رأيت ثلاثة عصافير صغيرة
 بالقرب من عتبات المجلس تطلق أناشيد عذبة نقية
 وحقيقية،
 تقول هذه هي رسالتنا إليكم.
 ”اسمعوا الأطفال يكون
 من أبارتادو إلى ماليسيفو وفاني
 لكنني أعلم أنهم لا يكون سدى لأن التغيرات تجري
 الآن
 وقد أتى الحب ليزدهر من جديد.“

هكذا ينتظر الأطفال. وهم في انتظار أغنيات
 الخلاص من هذا المجلس. وأعلم بأنكم لن تخلوهم.
الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن
 للسيدة ربما صلاح نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة
 للطفولة.

السيدة صلاح (تكلمت بالفرنسية): أود أن أهنيء
 الممثل الخاص للأمم العام، السيد أولارا أوتونو، على العمل
 الممتاز الذي قام به خلال السنوات الماضية من أجل النهوض
 بقضية الأطفال في الصراعات المسلحة.

أريد أن أبدأ بإبلاغ أعضاء المجلس قصة فتاة صغيرة،
 اسمها أليسون، وهي من سيراليون. هذا ليس اسمها الحقيقي،
 وهي فتاة عادية عمرها ١٦ عاما، وتتم بكل شيء تتم به
 فتيات في سنها في كل بقاع العالم، كالمدرسة، والرياضة،
 والصبيان، وآخر موضة الأزياء. ولكن، منذ خطفت وهي في
 سن الثالثة عشرة، أصبحت لا تفكر إلا في شيء واحد، وهو
 البقاء على قيد الحياة. تروي أليسون قصتها قائلة:

والسياسية - من أجل الوصول إلى ”عهد التنفيذ“ بغية
 حماية جميع الأطفال المعرضين للصراعات المسلحة.

وعندما وقعت مأساة سونامي في آسيا، كدنا نشعر
 بأننا أمام حالة لا نملك فيها حولا ولا قوة تقريبا في مواجهة
 الغضب العاتي الذي أطلقته قوى الطبيعة. ولكن، للأسف، ما
 سجل في التقرير الذي أمامكم هو كارثة من صنع الإنسان.
 ولا يمكن وصفه إلا عملية تدمير للذات، من خلال القضاء
 على الأطفال ذاهم الذين يضمنون تجدد جميع المجتمعات
 ومستقبلها. فكيف يمكننا أن نسمح بذلك؟ وليس على غرار
 هجمة سونامي بالأمس، فإننا نستطيع أن نفعل شيئا اليوم
 لوضع حد لهذه الفظاعة من صنع الإنسان، فظاعة الحرب
 التي تشن ضد النساء والأطفال.

في الختام، وإذ تتداول اليوم في التدابير الواجب
 اتخاذها لحماية الأطفال، أعود إلى بوب مارلي، الذي يحتفل
 في كل أنحاء العالم بحياته وبموسيقاه هذا الشهر. أعود إلى
 صوته الذي يحمل النبوءة، وإلى رؤيته الروحية لموضوعي
 المعاناة والخلاص للضعفاء والمستغلين. وبينما نتناقش هنا،
 أسمع صوت بوب مارلي وهو يتحدثنا ويغني:

”اسمعوا الأطفال يكون

من بيسلان إلى بار - لونيو إلى بونيا ونحن نقول
 لهم: كلا،

أيها الأطفال، كفى بكاء لا تقلقوا على شيء، كلا!
 لأن

كل شيء سيكون على ما يرام.

”اسمعوا الأطفال يكون

من مزار الشريف إلى جملا وإلى دارفور، ألا
 تساعدون في الغناء

لأن كل ما طلبوه أبدا: أغنيات الخلاص.

الأعمال الوحشية، فإنهم هم الذين يتحملون أبشع عواقب الصراعات المسلحة.

لقد اجتث العنف أكثر من ٢٠ مليون طفل من منازلهم وحرّمهم من الخدمات الأساسية، بما في ذلك القوات والمأوى والتعليم. والاعتداء والاستغلال الجنسيان المستخدمان بوصفهما من أسلحة الحرب يسببان جروحا نفسية دائمة ويسهّمان بصورة مباشرة في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتنطبع هذه الأهوال في أذهان الصغار، وتفرض عواقب وخيمة على قيم الأطفال وهويتهم ومعتقداتهم، وعلى قدرتهم على العمل كقادة وصناع قرار في المستقبل. ومع ذلك مازال الأطفال أكبر أمل وأعلى مورد لنا في النضال من أجل إعادة بناء المجتمعات المتضررة من الحروب وتعزيز السلم والأمن على الأمد البعيد.

ويتعين علينا أن نفعل المزيد لحمايتهم. فكما لاحظت غراسا ماشيل في دراستها المتميزة لعام ١٩٩٦ (A/51/306)، يجب تحويل إخفاقنا الجماعي في حماية الأطفال إلى فرصة للتصدي للمشاكل التي تسبب معاناتهم. فتأثير الصراع المسلح في الأطفال مسؤولية الجميع، ولا بد أن يكون شاغل الجميع.

وأود أن أعرب، باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن تقديرنا البالغ لالتزام المجلس المستمر بمعالجة الحالة المنذرة بالخطر للأطفال في الصراعات المسلحة. ونشكر أعضاء المجلس على الدعم المستمر، الذي كفل إدراج الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في جدول أعمال السلم والأمن. ولسوء الطالع، لا تتحسن حالة هؤلاء الأطفال، وهذا واقع مؤلم يؤكد تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2005/72).

وأود أن أقدم موجزا لأنشطة اليونسيف لصالح الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة حول العالم. فهذه

”أجبرت على المشي في الجبال المحيطة بمدينة فريتاون، واقتادوني إلى بيت واحتجزت فيه لثلاثة أيام. وكان هناك العديد من البنات والأولاد الذين حطفوا، وكنا جميعا نشعر بالخوف. ولم نكن نعلم ما سيحدث لنا. وبعد برهة وجيزة نقلنا في مجموعة من العربات إلى بلدة ماسيكا، حيث يوجد الكثيرون من مؤيدي الجبهة الثورية الموحدة“.

وعملت أليسون هناك مدبرة منزل للقائد. وقالت لنا إنه كان عليها الطهي وغسل الأطباق والملابس، وكانت تحمل أمتعة ثقيلة للقائد، ولكننا نعرف الحقيقة. لقد حاولت الفرار عدة مرات إنما ألقى القبض عليها في كل مرة. وبعد يوم من محاولة الفرار الأخيرة، وكعقاب لها، نخت القائد بالسكين على صدرها الأحرف التي ترمز لاسم الجبهة الثورية الموحدة. واستغرق الثام جراحها أسابيع عديدة. ومنذ ذلك الوقت تم إطلاق سراحها، وحاولت بكل الوسائل، بما في ذلك الجراحة، أن تزيل العلامات المخفورة في جسدها.

واليوم، عادت اليسون إلى المدرسة، وهي مولعة بلعب كرة السلة مع رفاقها. وقالت لنا ”لا بد لي أن أدرس كثيرا، لأنني أريد أن أصبح طبيبة في وقت لاحق. وأعتقد أنكم تعرفون لماذا“.

(تكلمت بالانكليزية)

إن الصراعات المسلحة تترك أثرا بالغا على الأطفال. وهم يجدون أنفسهم في صراعات متعددة الأسباب ولا إمكانية لتسوية مبكرة لها، وتستمر فيها الانتهاكات لحقوق الأطفال. إنهم يقعون ضحايا للمرض وسوء التغذية ويخضعون للتشريد القسري والعنف الوحشي. والأطفال، سواء استدرجوا ليصبحوا مقاتلين، أو استُهدفوا عمدا بصفقتهم مدنيين أو أجبروا على أن يصبحوا أنفسهم من مرتكبي

لقد حان الوقت لإخضاع من يجندون ويستخدمون الجنود الأطفال لكامل سلطة الأنظمة القانونية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية. واليونيسيف ملتزمة، مع جميع شركائنا، بإنهاء الإفلات من العقاب ومعالجة المحاسبة. إن ولايتنا المتمثلة في الحماية ونهجنا القائم على حقوق الإنسان في وضع البرامج يقتضيان أن نعمل على تحقيق الحماية الكاملة لحقوق الأطفال، بما في ذلك رصد الانتهاكات والدعوة إلى تحميل المسؤولية لمرتكبي الانتهاكات.

السيبل الآخر لحماية حقوق الأطفال في مناطق الصراع ومعالجة المحاسبة بشكل أفضل هو من خلال تحسين فهمنا للمشاكل التي يواجهها الأطفال والنساء المتضررون من الصراعات المسلحة. ووضع آلية منهجية للرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة تكون مرتبطة بالاستجابة سيمثل خطوة كبيرة في ذلك الاتجاه. ونشكر كثيرا السيد اولارا اوتونو على تلك المبادرة.

وبالإضافة إلى وضع إجراءات فعالة للرصد والإبلاغ ونظام فعال لتحقيق العدالة للأطفال، من الضروري أن نولي اهتماما خاصا لبعض أبشع الجرائم التي يواجهها الأطفال. ويُعتبر الاعتداء الجنسي في أغلب الأحيان جزءا روتينيا من الصراع، ولكن لم يعد بالإمكان تجاهله. فيتعين علينا أن نتصدى للجريمة العنف الجنسي باعتبارها مسألة ملحة. ونحن بحاجة إلى تعزيز التدابير المرتكزة على المجتمعات لرصد حالة واحتياجات الضحايا، وتحسين أمنهم المباشر، وتوفير الدعم والحماية الفوريين والرحيمين والملتزمين.

نحن بحاجة إلى معايير سلوكية واضحة لجميع حفظة السلام، وتدريبهم قبل الانتشار على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ومحكمة مرتكبي الانتهاكات. وأحث المجلس على اتخاذ إجراء لضمان امتثال قوات حفظ السلام بهذه القواعد،

المنظمة تقدم المساعدة قبل الصراع وأثناءه وبعده، حيث تعمل على حماية ودعم الأطفال والأسر والمجتمعات والحكومات. وإننا، في كل الأوقات، نعمل بشكل وثيق مع شركاء عديدين، وغالبا ما يتعرض موظفونا المتفانون للخطر في ذلك.

في ليبيريا، حملة العودة إلى المدارس مكّنت أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طالب من العودة إلى المدارس وتجديد الإحساس بالاستقرار والأمل للمجتمعات في كل أنحاء ذلك البلد.

وفي الصومال، وسط انعدام الاستقرار المستمر، ساعدت اليونيسيف على إنشاء ١٠ شبكات إقليمية لحماية الأطفال وحشدت ٨٠ مجتمعا، مما مكّن الأطفال الصوماليين من العيش في بيئة معززة للحماية.

وفي أفغانستان ونيبال، في ظل خلفية من العنف، نواصل برامجنا في مجالات الصحة والتعليم، والحماية على وجه الخصوص.

مع ذلك، وكما نوه السيد اولارا اوتونو، رغم أن اليونيسيف ومنظمات أخرى إنسانية محلية ودولية تبذل قصارى جهدها، مازال الأطفال والنساء يواجهون انتهاكات مستمرة لحقوقهم. ولدى مجلس الأمن القدرة على اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح من خلال ترجمة الالتزامات ذات المعايير القانونية الدولية وغيرها إلى أفعال.

تشكل تدابير عديدة محددة الهدف وموصى بها في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة تدابير مفيدة في تحقيق ذلك الهدف وينبغي للمجلس أن ينظر فيها، بما في ذلك الرصد الوثيق لامتثال الدول للمعايير الدولية وتقديم تقارير بهذا الشأن؛ ومحاسبة المرتكبين؛ والتركيز الشديد على حقوق جميع الأطفال، ليس أثناء الصراعات فحسب بل أيضا بعد انتهائها.

للتأكد من مساءلة المسؤولين عن تلك الجرائم الفظيعة فمن الأهمية بمكان ألا يفلت الذين ارتكبوا هذه الجرائم من العقاب.“ (S/PV.5125، صفحة ٢).

فحماية حقوق الأطفال، مع كفالة العدالة في نفس الوقت، دعامة أساسية في تحقيق السلام المستدام والحفاظ عليه في حالات الصراع وما بعد الصراع.

ثانياً، تناشد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مجلس الأمن أن يكفل إدراج عناصر حماية الأطفال في كل بعثات حفظ السلام وحماية الأطفال في مناقشات المجلس المتعلقة بإنشاء بعثات جديدة لحفظ السلام، من قبيل بعثة دارفور.

وبالعمل معاً سوف نتمكن من ضمان الوفاء بمسؤولياتنا بالكامل تجاه الأطفال. وكثيراً ما يقع الأطفال ضحايا للحروب، ومن واجبنا أن نحميهم. وقد تمكنا معاً من إحراز تقدم هائل في هذا المجال، كما أشار إلى ذلك السيد أولارا أوتونو. ومع ذلك، أود أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يظل مهتماً بالاحتياجات الخاصة للأطفال ومدركاً لها، وبالمدور المركزي الذي يضطلع به الأطفال في مستقبل البشرية. وأنا على يقين بأننا نستطيع معاً أن نبني عالماً مناسباً للأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ابراهيم ضيوف، المستشار الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بحماية الأطفال.

السيد ضيوف (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب للمجلس عن مشاعر الأسف الصادقة للسيد محمد بن تشامباس، الذي منعه ضيق وقته الشديد من الحضور هنا اليوم، ومن مشاطرة أعضاء المجلس شواعلنا

ورصدها للعنف الجنسي وإبلاغها عنه، ومحاسبتها على جرائمها.

ويمكننا أيضاً أن نحمي الأطفال من خلال العمل على وقف تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومن خلال مناهضة استعمال أسلحة عشوائية مثل الألغام الأرضية والذخائر العنقودية.

كما يمكننا حماية الأطفال من خلال منع تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة والعمل على ضمان إطلاق سراحهم وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. وينبغي أن نسعى إلى الحصول على التزامات من الأطراف بالامتناع عن تجنيد واستخدام الأطفال وينبغي التفاوض على إطلاق سراح الأطفال الذين تم بالفعل تجنيدهم.

في بوروندي، ومن خلال المنظمة الوطنية للجنود الأطفال، وبدعم من اليونيسيف وشركاء آخرين، تم تسريح أكثر من ٢ ٠٠٠ جندي طفل من القوات المسلحة البوروندية وميليشيات الدفاع المدني المتحالفة. فتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم وتأهيلهم أمور حاسمة لضمان منع تجنيدهم من جديد.

(تكلمت بالفرنسية)

لقد أكدت تجربة اليونيسيف في عدد كبير من البلدان الضالعة في صراعات إحراز تقدم كبير في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ولكن، لسوء الطالع، ما زال يتعين إحراز الكثير من التقدم. أولاً، يجب أن نضمن تحقيق العدالة للأطفال الذين انتهكت حقوقهم. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر عبارات الأمين العام في بيانه أمام مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في السودان.

”وتوصي اللجنة بشدة بأن يجيل مجلس الأمن حالة دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً،

فإن غرب أفريقيا اليوم تعتبر من بين المناطق التي لم يتحقق فيها تقدم كبير في مجال حماية الأطفال. ولذلك فإنني أؤيد تماما التعليقات التي أبدتها السيدة أولارا أوتونو والسيدة ربما صلاح بشأن الوضع العام للأطفال في الصراعات المسلحة. إن ذلك وضع تشترك فيه منطقة غرب أفريقيا مع المناطق الأخرى في العالم التي تشهد صراعات. وبموافقة المجلس، أسمحوا لي أن أتناول بإيجاز بعض الخصائص المميزة التي لاحظناها في منطقتنا دون الإقليمية، ولا سيما بخصوص البلدان التي تمر بحالات صراع، وهي ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو، ومؤخرا جدا كوت ديفوار.

بشكل عام، عندما بدأنا تنفيذ برنامجنا في الميدان أدركنا أن الأطفال هم في الواقع ضحايا الحروب بطرائق متعددة. فالأطفال لا يشاركون مباشرة في الصراعات كونهم مجرد مقاتلين، بل أنهم يُرسلون إلى الجبهة كجنود، ولا سيما أنهم لا يدركون مطلقا الأخطار التي تحيق بهم. وعندما يصابون في القتال فإنهم يُتركون بدون رعاية. كما يجب على الأطفال الذين يجدون أنفسهم في خضم الصراعات المسلحة أن يحموا أنفسهم إذا ما قُتل آباؤهم أو إذا فصلوا عنهم. وقد شاهدنا تلك الظاهرة في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار. كما تتضح جليا مشكلة الأطفال المتضررين بالحروب في العدد الكبير من الأطفال الموجودين في مخيمات اللاجئين.

إن النتيجة الرئيسية لمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة في منطقتنا دون الإقليمية تتمثل في إعاقة نموهم الطبيعي بسبب حرمانهم من الوصول إلى النظم التعليمية ومؤسسات التدريب. وغالبا ما يترك الأطفال لحال سبيلهم عند انتهاء الأعمال العدائية، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى الأنشطة الإجرامية من أجل البقاء. ولقد شاهدنا أن هذه الحالات هي مجرد نتيجة لوجود أطراف فاعلة مسلحة من غير الدول تعارض بشدة وقف هذه الصراعات وتواصل استخدام الأطفال في الأعمال القتالية.

المشتركة بخصوص ضمان تهيئة البيئة التي توفر الحماية للأطفال.

كما أود أن أعرب عن امتناني للدعوة التي وجهتها بنن، وكذلك المبادرة الممتازة التي اضطلعت بها حكومتها. وإنني أقول ذلك على وجه الخصوص لأن بنن بلد عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقد أظهرت بالفعل التزامها بتوفير الحماية للأطفال، بالرغم من أنها لم تشهد حتى الآن، بفضل الله، أية صراعات.

وإسمحوا لي أيضا أن أرحب بالالتزام المجلس بقضايا السلام والأمن بشكل عام، وبمحمية الأطفال بشكل خاص، ولا سيما الأطفال المتضررون بالصراعات وأن أشيد به. وقد تجلّى ذلك الالتزام في العديد من القرارات التي اتخذها المجلس، ولا سيما القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣). ووفقا لطلب الرئيس فيما يتعلق بما يود أنه ناقشه اليوم - ألا وهو أفكارنا بشأن التوقعات المستقبلية المتعلقة بوضع الأطفال في أفريقيا - أود أن أشاطر المجلس التجربة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال حماية الأطفال.

وقبل أن أبدأ بياني، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى حكومة كندا التي ساندت منذ البداية، وعلى مدى عامين، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنشاء برنامجها الخاص بحماية الأطفال، أي من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤. كما أود أن أشكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتبها الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، الذي يعمل منذ عام ٢٠٠٤، على ضمان تطوير وتشغيل وتنظيم البرنامج.

وينبغي أن نقول بشكل عام إن وضع الأطفال في غرب أفريقيا ليس بالمتناز تماما. وفي ضوء الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وهو الأول من نوعه،

٢٠٠٠ الخاص بمكافحة الاتجار بالأطفال، والإعلان بشأن العقد الخاص بثقافة حقوق الطفل في غرب أفريقيا، وآلتنا لاستعراض الأقران لمعالجة وضع الأطفال. وقد استفاد التزام رؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من البيئة الحالية، التي أدت إلى قيام كل دولها الأعضاء بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وقامت جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بتقديم تقاريرها الأولية إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، كما يقدم عدد من البلدان التقارير الدورية.

وفي ما يتعلق بالصكوك الأساسية الخاصة بحماية الأطفال - وهي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية - فإننا نفخر بأنه قد أحرز تقدم كبير بشأنها في غرب أفريقيا. لقد قامت ١٢ دولة من الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال أو بالتوقيع عليها أو اعتمادها. كما تم أيضا التصديق على البروتوكول الاختياري الخاص باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة أو التوقيع عليه أو اعتماده من قبل ١١ دولة من الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. كما قامت ١٢ دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بالتصديق على البروتوكول الخاص ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية أو التوقيع عليه أو اعتماده.

وعلى هذا الأساس أنشأت الجماعة الاقتصادية وحدة لحماية الأطفال تابعة لأمانتها التنفيذية. وتتمتع الوحدة بولاية مباشرة وواضحة تتضمن أربعة أهداف أساسية وهي

وبينما نلاحظ أن بعض الأطفال في غرب أفريقيا قد تم تجنيدهم بالقوة، إلا أن هناك آخرين قد انضموا بمحض إرادتهم إلى مجموعات متساحرة، وذلك بسبب الجوع أو الرغبة في الاضطلاع بدور الأبطال أو التوق إلى إيجاد أسرة ثانية ينتمون إليها. وفي ذلك الصدد من المهم جدا الإشارة إلى أن هناك دراسات يُضطلع بها لتحديد الصلات المحتملة بين الأطفال الذين هم ضحايا الاتجار بهم والأطفال الذين يقعون بسهولة ضحية للقائمين على تجنيدهم وأطفال الشوارع في مختلف مدن غرب أفريقيا.

وبوجه عام تؤيد بالتالي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تهيئة بيئة الحماية اللازمة للأطفال، وتشاطر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) شواغلها في ذلك الصدد. إننا نعلم أن عدم توفير بيئة مستدامة للحماية يعرض للخطر الجهود المبذولة لإعادة التأهيل. وكان من الضروري إنشاء هذه البرامج في غرب أفريقيا في ضوء أول استخدام للأطفال الجنود في ليبيريا في الثمانينات، هذه الظاهرة التي استمرت باستمرار حالة الحرب في سيراليون. علاوة على ذلك، أظهرت الزيارات الميدانية إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو تورط الأطفال أيضا في الصراعات المسلحة هناك. ولذلك قام رؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن تكون الجماعة الاقتصادية من أوائل الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع على جدول أعمالها السياسي المسألة العامة المتعلقة بحماية الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين هم ضحايا الصراعات المسلحة. ولذلك فنحن نشيد بالرؤساء.

وقد وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عددا من الآليات التي تمكنها اليوم من رصد الصكوك التي اعتمدها. وأود أن اذكر هنا بعضا منها. وتشمل هذه الصكوك إعلان أكرا بشأن الأطفال المتضررين بالحروب في غرب أفريقيا الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وقرار عام

عمل تدريبية لإنشاء أفرقة أساسية قوامها ٢٦ ضابطا يعينون بصفة مدربين. ويُعد الضباط الأعلى رتبة، من رتبة عقيد على الأقل، ضباطا رئيسيين في ذلك الميدان. وستسمح لنا الأعداد المتزايدة بإنشاء أفرقة أساسية على نطاق أوسع من ضمن القوات المسلحة لدول غرب أفريقيا يقرب قوامها من ٣٠٠ ضابط يقومون حاليا بتدريب المتدربين. وفي الوقت الراهن يشمل البرنامج، الذي بدأ في عام ٢٠٠٢، حوالي ٦٠٠٠ من جنود حفظ السلام في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومناطق أخرى. ويوجد عدد من عناصر الجماعة يعمل في السودان والكونغو وبلدان أخرى تلقت بالفعل مثل هذا التدريب وزيادة الوعي.

ويُعد رصدنا لحالة الأطفال من إحدى النقاط الرئيسية الأخرى في البرنامج. ويتضمن هذا الرصد زيارة مواقع مكنت الجماعة من تقييم حالة ١١ ٧٨٠ طفلا تم تسريحهم في ليبيريا، من ضمنهم ١١ ٦٧٣ طفلا أُعيدوا إلى أسرهم في بلدان مجاورة. ومن ضمن هؤلاء، تم تسريح قرابة ٢٠٠٠ فتاة. وقد سمحت الزيارات للجماعة الاقتصادية للمشاركة في برنامج اليونيسيف "العودة إلى المدارس" وبتحديد برامج خاصة لحماية الأطفال.

وتتمثل نقطتا البرنامج الضعيفتان في تركيزه المستمر على الأطفال والصراعات المسلحة، وفشله في المعالجة الكافية لقضية الاتجار بالأطفال. وتُظهر الحالة في غرب أفريقيا بوضوح أن هناك فئات أخرى من الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية، وأنه ما لم تتوافر هذه الحماية، فإن الصراعات على ما يتضح ستزيد أولئك الأطفال ضعفا. وأخيرا، إن نقص الموارد كفيل بأن يظل العديد من هذه المشاريع في مرحلة التخطيط.

وبالنسبة إلى التوقعات، نظرا لإرادة التي أظهرها زعماء دولنا وحكوماتنا حيال إيلاء قدر أكبر من الاهتمام

رصد حالة الأطفال المتضررين بالحروب، وضمان تعزيز آليات منع الصراعات، والاشتراك في الجهود المبذولة لإعادة تأهيل الأطفال وإدماجهم في سياق بناء السلام، وإنشاء آلية للإنذار المبكر وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

وفي ما يتعلق برصد حالة الأطفال المتضررين من الحرب، فقد قمنا بعدد من الأنشطة المشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أتاحت لنا المشاركة في برنامج "العودة إلى المدارس" الذي بدأته اليونيسيف في ليبيريا.

وفي ما يتعلق بتعزيز آليات منع الصراعات التي أنشئت أثناء المفاوضات حول اتفاقات أكرا للسلام بشأن ليبيريا، يمكننا أن نرى أن قضية حماية الأطفال قد تمت مراعاتها في تلك الاتفاقات. وبالمثل، فنحن منخرطون الآن في عملية السلام في كوت ديفوار لكفالة أن تراعي الحكومة التي سيجري تشكيلها بعد الانتخابات في ذلك البلد قضية حماية الأطفال في عملية بناء السلام.

وتتضمن أنشطتنا الحالية تدريب القوات المسلحة في دول غرب أفريقيا في مجال حقوق الأطفال وحمايتهم في الصراعات المسلحة؛ وكفالة مراعاة القضايا المتعلقة بالأطفال في اتفاقات السلام، مثلما ذكرت سابقا؛ وإرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى مناطق الصراعات في كوت ديفوار، وليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو؛ وتدريب أفراد الأمن والقضاة والمرشدين الاجتماعيين في مجال حقوق الأطفال وحماية الأطفال ضحايا عمليات الاتجار بهم؛ وإنشاء برامج إعادة إدماج للأطفال ضحايا العنف وجرائم وأخرى؛ وإنشاء علاقات مع وكالات حماية الأطفال.

وهناك نقطة بارزة في البرنامج أود أن أتشاطرها مع المجلس ألا وهي تدريب القوات المسلحة في دول غرب أفريقيا في مجال حقوق الأطفال وحمايتهم. وقد عُقدت حلقة

والحماية. ونعلم أيضا أن الحقوق في التنمية والبقاء والمشاركة تتطلب قدرا أقل من المشاركة السياسية، ولكن في ما يتعلق بحماية الأطفال، يتعين علينا أن نعتمد بروتوكولات ونصدق عليها وننفذها. وفي ذلك الصدد، نهب بالحكومات أن تتخذ إجراءات وأن تجعل المسائل المتعلقة بالأطفال من قضايا السياسة العامة، لأن من خلال ذلك ستصبح هذه القضايا خيارا للمجتمع ونجما هاديا في المجال السياسي.

وفي المستقبل القريب، يجب أن نعمل من أجل أن تكف غرب أفريقيا عن أن تكون المنطقة التي تتقاعس عن حماية الأطفال وحقوقهم في العالم. وتعتمد تنمية منطقتنا اقتصاديا واجتماعيا على ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في الإدلاء ببياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن توزع نصوصها المكتوبة وأن تدلي بنص موجز عندما تتكلم في القاعة.

بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بالأونزابل أشا - روز ميغيرو، وزيرة تنمية المجتمع والمرأة والطفل في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيدة ميغيرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحو لي بداية أن أعرب عن عميق شكرنا للممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، على عرض تقرير الأمين العام الزاخر بالمعلومات والمؤثر. فالتقرير بلا شك، سيؤدي إلى تقوية تصميمنا على المعالجة الكاملة لقضايا الأطفال، ولا سيما المتعلق منها بمجالات الصراع.

يود وفد بلدي أن يسجل رسميا تقديره لوفد بنن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات

لل قضايا المتعلقة بالأطفال في برامج وسياسات الجماعة الاقتصادية، ومع مراعاة المكاسب الكبيرة التي تحققت في تنفيذ البرنامج الحالي لحماية الأطفال، يعتزم المدير التنفيذي إدراج حماية الأطفال في جدول أعمال الجماعة الاقتصادية وتوسيع نطاقها ليشمل فئات أخرى من الأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية.

ويود المدير التنفيذي بذلك كفالة مشاركة أفضل من الدول الأعضاء في تنفيذ البرنامج، خاصة وأن وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفقوا في الاجتماع الذي عقده في أكرا بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير على عقد مؤتمر هذا العام لوزراء خارجية دول الجماعة بشأن الأطفال الجنود وإعلان أسبوع هدنة تضامنا مع الأطفال المتضررين من الحرب. ونشيد بالسرعة التي وافقت بها حكومة بنن على استضافة المؤتمر. وفي ما يتعلق بالمعلومات الأولى الواردة من تلك الحكومة، أعتقد أنه في إمكاننا أن نتطلع إلى مؤتمر ممتاز. والمؤتمر وأسبوع الهدنة نشاطان رئيسيان سيمكنانا بقدر أفضل من تعبئة شركاء الجماعة للعمل نيابة عن الأطفال. ولذلك يعتزم المدير التنفيذي جعل قضية الأطفال أولوية في سياق منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام.

وختاما، صُمم برنامج الجماعة الاقتصادية لحماية الأطفال في سياق دون إقليمي ولتوفير بديل دائم في تهيئة بيئة مؤاتية لثقافة عدم العنف والسلام. ويجب أن نضع قضية الأطفال وحقوقهم في صميم جداول الأعمال السياسية لصناع قراراتنا. ولتحقيق تلك الغاية، يجب أن نتمكن من كفالة تمتع جميع الأطفال بحقوقهم في ظل جميع الظروف.

وبينما تركز الجماعة الاقتصادية أنشطتها على الحماية، نعلم أيضا أن قضية حقوق الأطفال ترتبط ارتباطا وثيقا بأربعة مجالات وهي: التنمية والبقاء والمشاركة

ويتعين أن تؤخذ هذه التقييدات في الاعتبار عند إنشاء نظام رصد وإبلاغ شامل، كما أوصى الأمين العام. وينبغي بالمثل، لدى تطوير مثل هذا النظام، ملاحظة أنه لئن كان وضع نظام نمطي أمراً مرغوباً فيه، فإن الحاجة تقوم إلى تكييف ذلك النظام حسب المتطلبات الخاصة لكل بلد، لأن الأحوال قد تختلف بين بلد وآخر. ولكفالة إتاحة معلومات الرصد والإبلاغ، فإنه ينبغي مساعدة وتشجيع البلدان التي لا تريد أن تقدم تلك المعلومات على تطوير القدرة اللازمة للوفاء بمتطلبات الامتثال.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز في بعض البلدان، مثل ليريا وأفغانستان، فإن وفدي يشعر بقلق بالغ من الاستخدام المستمر للأطفال الجنود في حالات عديدة من الصراع المسلح. وندين بشدة الأطراف التي تقتل الأطفال الراغبين في الانسحاب من التجنيد أو الراضين للتجنيد. وندين أيضاً كل أطراف الصراعات التي تمسك المدارس والمستشفيات أو ترتكب فظائع تنتهك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. فهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير صارمة ضد أطراف الصراعات هذه. وتقرير الأمين العام يوصي باتخاذ إجراءات على مختلف الصعد - الوطني، والإقليمي، والدولي، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون وإنفاذ السلم والأمن الدوليين.

إن الحل الطويل الأمد لمشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة يكمن في منع نشوب الصراعات - عن طريق إرساء أسس متينة للحكم الصالح والديمقراطية والتنمية الشاملة. ففي منطقة البحيرات الكبرى، على سبيل المثال، جرى تضمين هذه المسألة في إعلان دار السلام، المعتمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، خلال المؤتمر الأول لمنطقة البحيرات الكبرى حول السلام والأمن والديمقراطية والتنمية. والإعلان، الذي من المتوقع أن يبلغ ذروته في ميثاق للسلم في وقت لاحق من هذه السنة، يحظر تجنيد الأطفال في القوات

المسلحة. والقضية المعروضة علينا هي رجوع الصدى لالتزاماتنا الواردة في إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ولقد تعهدنا في الإعلان، ضمن أمور أخرى، بتعزيز حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وبإنهاء تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، وبإدراج قضايا حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، يتواصل بلا هوادة في أجزاء عديدة من العالم تجنيد الأطراف من غير الدول والمليشيات للأطفال في أعمال قتالية. وللسبب نفسه، لا يمكن للعديد من الحكومات والأنظمة الهرب من تحمل اللوم و/أو من كونها مشتركة في الجريمة.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، الصادر في الوثيقة S/2005/72. فالتقرير تتويج لسلسلة من المبادرات التي اتخذها الأمم المتحدة باسم الأطفال، بدءاً بتأييد قضيتهم ثم وضع المعايير على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وصولاً إلى هذه المرحلة من التنفيذ، مثلما يرد في الوثيقة المعروضة علينا ليتدارسها المجلس اليوم.

إن المقترحات ومنهجيات الرصد وتقديم التقارير والامتثال أدوات أحسن ابتكارها بمهارة. إلا أننا نواجه بعض الصعوبات التي بالإمكان التصدي لها في جمع المعلومات لأغراض الرصد وتقديم التقارير. ونرى أن الحاجة تقوم إلى أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص إلى مركز تنسيق للأطفال، لإجراء حوار مع الحكومات المعنية واستحداث برامج توعية لها حول الحاجة إلى تقديم المعلومات. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بعض الحكومات قد ترغب في تقديم المعلومات، لكن تلك المعلومات قد لا تكون موضوعة بطريقة منهجية أو أنها ببساطة لم تسجل.

الفتيات والنساء في بعثات حفظ السلام. ويبدو أن المسؤولين عن تلك الاعتداءات قد استغلوا ضعف المؤسسات القضائية في البلدان التي يؤديون مهامهم فيها لخرق المبادئ الأخلاقية المهنية الخاصة بهم أنفسهم. وإننا ندعم سياسة الأمين العام بعدم التسامح المطلق بهدف وقف تلك الأعمال المشينة. إنهما لا بد من أن توقف. وإننا نحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ تدابير تأديبية صارمة ضد الجناة والعمل مع الأمين العام في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة مجيرو على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلي وإلى بلدي.

بالنيابة عن المجلس أرحب ترحيباً حاراً بالسيد بيير - أندريه ولتزر، الممثل السامي لشؤون الأمن ومنع الصراعات.

السيد ولتزر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكركم، معالي الوزير، ومن خلالكم بنين، على أخذكم زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة حول الأطفال والصراعات المسلحة. لقد دأبت فرنسا منذ سنوات عديدة، كما تعلمون، على المشاركة بحماس في هذه المسألة في الأمم المتحدة ومع شركائها في الإتحاد الأوروبي، وتقديم لكم، سيدي، تأييدها التام في هذه المبادرة.

في كل أنحاء العالم تستمر الحروب في جلب الموت والعذاب لأعداد هائلة من الأطفال. إن الأعداد المذهلة التي أشار إليها السيد أوتونو والسيدة ربما صالح - وأود أن أشكرهما كليهما - توضح هذا الواقع غير المقبول. إن العذاب الذي يعيشه طفل وقع في براثن حرب بين البالغين فظيع دائماً؛ أما أن يتعرض الطفل إلى الاستغلال وأن يستخدم في الحرب فهذه فضيحة لا يجوز للمجتمع الدولي أن يتحملها.

المسلحة ويدعو إلى لم تشمل هؤلاء الأطفال مع أسرهم أو تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بإنشاء لجنة بناء السلام لتتناول بصورة شاملة إعادة إدماج وتأهيل المقاتلين السابقين من الأطفال، مع تأكيد خاص على المبادرات السابقة.

لذلك يصبح التحدي المائل أمامنا تطوير القوانين والسياسات المناسبة وسن القوانين ذات الصلة. ويتطلب الإنفاذ إرادة سياسية والتزاماً على أعلى المستويات السياسية لحماية الأطفال، الأمر الذي يترجم إلى برامج تؤدي إلى استئصال الفقر وتحسين فرص تعليم وتنمية الأطفال. وقد استحدثت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة إدارة للأطفال داخل وزارة تطوير المجتمع المحلي والمسائل الجنسانية والأطفال لكفالة أن تصبح قضايا الأطفال والمسائل الجنسانية جزءاً ثابتاً من السياسات الوطنية. وفي الوقت ذاته يحدد سن البلوغ في تنزانيا بـ ١٨ سنة، وهو يطبق على تجنيد الأطفال في قوة الدفاع الشعبي التنزانية.

إن حسامة حالة الأطفال في الصراعات تتطلب منا جهوداً منسقة. ولدينا تحت تصرفنا عدد من الصكوك التي توفر إطار عمل لحماية الأطفال وإنهاء تجنيد الأطفال. وما تمس إليه الحاجة الآن هو الامتثال لتلك الصكوك. إن موضوع استخدام الأطفال الجنود ينبغي أن يضاف إلى قائمة نظم الجزاءات السارية المفعول، فضلاً عن تطبيق الإجراءات الجنائية ضد الجناة. ويرحب وفدي بخطة العمل التي اقترحتها الأمين العام كنقطة بداية لإجراء مناقشة حول إطار عمل للرصد والإبلاغ وكفالة الامتثال.

ختاماً، نرحب بما أصبح ممارسة نموذجية - التفويض بحماية المدنيين، بما فيهم الأطفال، في بعثات حفظ السلام. لكننا أذهلتنا التقارير التي تفيد بوقوع اعتداءات جنسية ضد

وفرنسا، كونها مؤلف النصين كليهما، وقدمتهما وتفاوضت بشأنهما في المجلس، تعتبر هذه الحالة غير مقبولة. وبناء على ذلك، نؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام الذي يكرر، في أحدث تقرير له، الطلب الذي تقدم به العام الماضي إلى مجلس الأمن، بالاتفاق على تدابير محددة حسنة الاستهداف في حالة غياب التقدم في الميدان. وتلك إجراءات ضرورية، وقد تم تناولها بصورة واضحة في القرارات الثلاثة الأخيرة التي اتخذها المجلس بشأن هذا الموضوع. وعلينا الآن أن نتقل من النظر فيها إلى العمل بها.

ونحن ندرك تماماً أن قرار فرض جزاءات مستهدفة يثير العديد من التساؤلات، ويتصل أحدها بكون أن المجموعات التي ترد في القوائم السوداء متورطة في صراعات تتجاوز نطاق الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وسيتعين علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار كون أن بعض تلك المجموعات يخضع لأنظمة الجزاءات بالفعل. وأخيراً، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مسألة التجنيد ذاتها جزء من طيف كامل من الانتهاكات الجسيمة للغاية، لا سيما تلك المتصلة بالعنف الجنسي.

وسوف يتعين دراسة كل هذه المسائل ومناقشتها بالتفصيل، بطبيعة الحال.

وفي نفس الوقت، علينا أن نتفادى التركيز على مسألة الجزاءات حصرياً. فهذه الإجراءات وإن كانت لازمة بالتأكيد، إلا أنها لا بد أن تكون جزءاً من آلية شاملة للرصد والإبلاغ، إلى جانب المتابعة، فيما يتصل بالأطفال المسرحين. وسمحوا لي أن أتطرق إلى تلك الآليات بإيجاز.

العنصر الأول هو آلية الرصد والإبلاغ. والغرض منها توفير جمع منهجي وسريع للمعلومات الموضوعية والدقيقة والموثوق بها عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. وهذه المعلومات لا غنى عنها

مناقشتنا اليوم لا بد من توجيهها صوب اتخاذ إجراءات محددة. وهي يجب أن تنور أذهاننا حول التدابير الملحة الضرورية التي يلزم اتخاذها لإنهاء هذه الحالة.

وكما يذكر تقرير الأمين العام الأخير، وعن حق، إننا نواجه اليوم حالة مؤلمة ذات شقين. فمن ناحية تم اعتماد معايير واضحة وشديدة على الصعيد الدولي لكفالة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ولكن، من ناحية أخرى، ما زالت الفظائع ترتكب في الميدان، والذين يرتكبونها يتمتعون بإفلات تام تقريباً من العقاب.

إن عجز المجتمع الدولي عن تطبيق المعايير التي سنهنا يجب أن يكون مدعاة لشعوره بالقلق. وعلى وجه أخص، يجب أن يكون سبباً لشعورنا نحن، أعضاء مجلس الأمن، بالقلق. فمنذ عام ١٩٩٩ اتخذ المجلس خمسة قرارات تطالب بالإفهاء الفوري لتجنيد الأطفال وبتصعيد الضغط تدريجياً على الجماعات المسلحة المسؤولة عن ذلك. وقراران من تلك القرارات يوضحان تطور المسألة: أولاً، القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، طلب من الأمين العام أن يقدم للمجلس "قائمة سوداء" بالأطراف المتورطة في صراع مسلح التي تجند أو تستخدم الأطفال الجنود في خرق للمعايير الدولية، وتصور القرار، لأول مرة، فرض جزاءات مستهدفة؛ وثانياً، القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، المتخذ في العام الماضي، الذي طالب بكفالة أن تكف الأطراف المذكورة في القوائم السوداء عن الممارسات التي تنتهك القانون الدولي، وأقر نظاماً تدريجياً محددًا في الميدان يقضي - كإجراء أخير، وفي حالة غياب التقدم - بفرض جزاءات ضد الأطراف المعنية.

لكن ذلك القرار، شأنه شأن القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، لم ينفذ من حيث أحكامه الرئيسية.

أما النقطة الأخيرة - وهي تشغلنا بصفة خاصة - فتتعلق بالصلة الأكيدة بين الاتجار بالأسلحة الصغيرة وتجنيد الأطفال. والمناقشة التي جرت في المجلس الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5127) تسلط الضوء على تلك الصلة. فليس من المقبول أن يستمر تزويد الأطراف المدرجة في القوائم السوداء لتجنيد الأطفال بالأسلحة الصغيرة التي يسهل على الأطفال استخدامها. ونرى أنه ينبغي للمجلس توجيه رسالة قوية في هذا الشأن.

إن الوقف الناجع والقاطع لتجنيد الأطفال ومواجهة الانتهاكات العديدة في الميدان أمر يتطلب التعبئة من الجميع - الدول وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني. ولا بد أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم مباشرة.

وفي مستهل ملاحظاتي، أعربت عن أملتي في أن تكون مناقشتنا اليوم عملية المنحى. ومشروع القرار الذي عرضته رئاسة بنن يسعى بطموح وعزم إلى الاستجابة لمختلف النقاط التي أثيرتها من فوري. ولهذا، فإننا نؤيده تأييداً كاملاً. وآمل أن مناقشتنا اليوم ستوطد عزم بنن، وأن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن النص المعروض علينا بسرعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الوزير على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ وإلى بلادي.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): السيد الوزير، أود أن أرحب بكم ترحيباً حاراً في المجلس، وأن أشكر رئاسة بنن على مبادرة تنظيم هذه المناقشة العلنية بشأن هذا البند الملح والمعقد من بنود جدول الأعمال. كما يسعدنا بما سعادة حضور هذا العدد الكبير من الوزراء معنا هنا اليوم.

إطلاقاً إن كان لنا أن ننتقل إلى مرحلة العمل. وقد اقترح الأمين العام في تقريره الأخير خطة عمل لإنشاء تلك الآلية، تشتمل على نطاق واسع من الأطراف الفاعلة من بينها، بطبيعة الحال، ممثله الخاص أولارا أوتونو ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويتعين على المجلس أن يعتمد الخطة وأن يطالب بتنفيذها في أقرب وقت ممكن. وينبغي تحديد دور المنظمات غير الحكومية داخل هذه المنظومة بوضوح.

والعنصر الرئيسي الثاني هو إعادة إدماج الأطفال الجنود. فهؤلاء الأطفال المحرومين من حق التعليم ومن فرص التنمية المتوازنة - وباختصار، فقد اغتصب مستقبلهم - هم ضحايا أولاً وأخيراً. ولكن، في غياب أي إرشاد أسري أو اجتماعي، لا بد لنا أيضاً من الحيلولة دون أن يصبحوا عاملاً محتملاً لاندلاع الأزمة مجدداً. فليس بمقدور أي بلد خارج من الحرب أن يجازف بترك شبابه على الهامش بدون آفاق مستقبلية بينما لا يعرف إلا ثقافة العنف. وينبغي أن تراعي برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم الاحتياجات الخاصة للأطفال، والفتيات بصفة خاصة، كما ذكر للتو، فهن الأشد تضرراً من الذكور غالباً، كما أن إعادة إدماجهن أكثر صعوبة.

وكما تبين التجربة - وهذا هو الوضع في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة خاصة - فإن عمليات التجنيد تلك كثيراً ما تعيد تجنيد الأطفال الذين جرى تسريحهم من قبل ممن يفتقرون إلى الرعاية، حيث يعاد تجنيدهم في صفوف المجموعات المسلحة مرة أخرى. والقطاعات التي يعاد إدماجها هي الحلقة الأضعف في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعدم توفر التمويل اللازم، وسوء التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة على أرض الواقع. وفي هذا السياق، من الضروري والملح أن يتم تعيين قائد لعملية لتحقيق الترابط بين كل الأعمال التي يجري تنفيذها على أرض الواقع.

وتمثل آلية الرصد والإبلاغ جانباً آخر من الالتزام النشط بضمان احترام المعايير القائمة من قِبَل المستهدفين بها. وينبغي أن يكون هذا النظام ذا طابع عام وشامل؛ ومن شأن ذلك أن يضمن النقل المنهجي لمعلومات محددة وكاملة ويمكن التحقق منها، الأمر الذي لا غنى عنه من أجل استجابة حسنة التوقيت وملائمة.

إن خطة العمل التي اقترحها الأمين العام لإنشاء تلك الآلية قد تركت لدينا انطباعاً ممتازاً؛ ونأمل في وضعها موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن تتصافر جهود الممثل الخاص للأمين العام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لضمان أن يعمل هذا النظام بالفعالية المتوخاة. وفي نفس الوقت، قد يتعين إسناد دور أوضح للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في إطار إعداد المنتجات النهائية للآلية.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه البالغ للعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص الذي يتصرف بطريقة عملية وتعاونية في إطار تنفيذه لولايته، بغية توفير حماية واسعة وناجعة للأطفال المعرضين لأوضاع مضطربة في أي مكان في العالم.

وبهذه الروح نود أن نستعري الانتباه إلى إمكانية أن يدرج في نطاق عمل الممثل الخاص الحالة الفريدة للأطفال الذين هم ضحايا أعمال العنف البدني والنفسي الذي يمارس في ما يسمى بالمناطق التي لا توجد فيها حقوق. وكثيراً ما تكون تلك المناطق ناجمة من الصراعات المسلحة المجددة حيث استولت السلطات غير الشرعية التي نصبت نفسها على السلطة بالقوة وتشرع بكل إفلات من العقاب في انتهاك واسع لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل. هذه حالة لا تطاق - ويمكن مشاهدة مثال عليها في منطقة ترانسديستريا الواقعة على حدود أوروبا - ويجب ألا تغيب

وأود أن أشير إلى أن وفد رومانيا يؤيد تماماً البيان الذي ستدلي به رئاسة لكسمبرغ لمجلس الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سوف تكون ملاحظاتي موجزة وفي صميم الموضوع.

لقد تدارسنا باهتمام كبير التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2005/72). واستمعنا إلى بيان السيد أولارا أوتونو، وكيل الأمين العام، الذي كان على مستوى تلك الوثيقة الرائعة. والتقرير والبيان يصفان حالة مستمرة وأليمة في عالم اليوم، وأعني بذلك تجنيد أعداد كبيرة من الأطفال واستخدامهم كمحاربين في عدد من مناطق الصراع.

وإزاء هذا التحدي الجسيم، لا بد للمجتمع الدولي أن يعمل دون إبطاء من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعلي للإطار القانوني القائم. ولتحقيق ذلك، نحتاج أولاً إلى تنشيط الأدوات التي وفرتها في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن تبعاً، لا سيما القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، الذي أستحدث مفهوم القائمة السوداء، والقرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، الذي يشير إلى احتمال فرض جزاءات ضد الأطراف التي لا تحترم الالتزامات الملقاة على عاتقها، أو التي لا تفي بالتزاماتها.

وبالنسبة لهذين العنصرين، يوصي تقرير الأمين العام بصفة خاصة باتخاذ إجراءات ملموسة ومستهدفة عندما يكون التقدم المحرز من قبل الأطراف المذكورة في القائمة السوداء غير كافٍ أو منعدم. وتكتسي تلك التوصية أهمية خاصة. ورومانيا سوف تدعم بقوة أي مبادرة تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مثل تلك التي اقترحها الأمين العام. وبذلك، يمكننا أن نسجل بداية "حقبة التطبيق"، وأن نتحرك في نفس الوقت صوب نهاية حقبة الإفلات من العقاب.

المجتمع الدولي في البحث عن نهج واستراتيجيات دائمة لمنع وإزالة استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم.

ونحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية ولممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على بيانيهما الهامين والمفيدين.

ونقدر تقديم التقرير الخامس للأمين العام، التقرير الذي زدونا بمعلومات عن الظروف الإنسانية في مناطق الصراعات إذ أنها تؤثر على حماية الأطفال. وندين تلك الانتهاكات الخطيرة ونشدد على استعدادنا للإسهام في إيجاد حلول تعالج بشكل مناسب وفعال تلك المشكلة.

بيد أنه كان في وسع التقرير أن يقدم سرداً أكثر شمولاً لجميع حالات الصراع. فالفقرة ٧٦ من التقرير، التي ادعت أن القوائم التي قدمت تضم جميع الأطراف التي ارتكبت الانتهاكات، تبدو ناقصة وغير دقيقة كما ينبغي أن تكون. وتشكل التغطية الشاملة وغير الانتقائية لحالات الصراع في المستقبل أمراً ضرورياً حتى لا يُحرم من الحماية الأطفال الذين قد لا تعالج حالتهم أبداً.

إننا نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء آلية للرصد والإبلاغ. وكما شدد الوزير الفرنسي، فإن من المهم أن يكون هناك جمع موضوعي ودقيق ويمكن التعويل عليه ورصد للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. وعلى نحو خاص، نتفق مع فكرة الأمين العام بإنشاء عنصر محلي قوي في جمع المعلومات ورصد التطورات على أرض الواقع. وتقف الشبكات المحلية للحماية مباشرة في جبهة الصراعات وهي على أوثق اتصال مع الأطفال والمجتمعات المتأثرة. ونحن بحاجة إلى تعزيز هذه الشبكات ومنحها الدعم اللازم لتطوير قدراتها للرصد والإبلاغ والتدخل الإنساني. وتحظى الاستثمارات في بناء القدرات

عن انتباه المجتمع الدولي في مساعيه الرامية إلى تحقيق حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن الأمين العام، في تقريره، يذكر بقلق شديد المشاكل المتصلة بإساءة المعاملة الجنسية والاستغلال من جانب موظفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وحقيقة أن الحالة أكثر خطورة وانتشاراً مما كنا نعتقد بشكل أولي. ونلاحظ مع شعور بالارتياح استنتاج الأمين العام بأن النهج الحالي نحو تلك المسألة سيجري تنقيحه بالكامل بالنسبة لجميع العمليات. وفي رأينا، فإن ذلك يترجم إلى ناقوس للخطر للذين يقع عليهم واجب الرد—نظراً لنطاق الظاهرة، التي تؤثر في مختلف بعثات حفظ السلام المنتشرة في جميع أرجاء العالم. ورومانيا، بوصفها بلداً يقدم وحدات هامة لتلك البعثات، مستعدة في جميع الأوقات للمشاركة في إجراء تحليل ومشاورات بغية إيجاد الحلول المشتركة التي يمكن أن نطبقها بشكل عام على عمليات حفظ السلام.

وسيبداً مجلس الأمن قريباً إجراء مشاورات بشأن مشروع قرار سيقدم مبادئ توجيهية جديدة للمزيد من الخطوات المقرر اتخاذها بغية حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. وأظن مقتنعاً بأن نص القرار، مع التصميم وبروح التوفيق بين أعضاء المجلس، ستتم الموافقة عليه بشكل عاجل، ويمكن اعتماده في غضون مدة قصيرة.

أود أن اختتم بياني باقتباس مثل إفريقي يقول حينما تأخذ بيد طفل، فإنك تثلج قلب الأم. وأود أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يثلج قلوب الأمهات في كل مكان.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس يشرفنا بقدر كبير اليوم حضوركم ويشجعنا الاهتمام العميق لحكومتمكم بحالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وبمناسبة إجراء هذه المناقشة المفتوحة، فإن الفلبين تشارك

تبدل الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في الصراعات المسلحة بوصفها جزءاً من الاستراتيجية العامة لبناء السلام والنظام ولتعزيز المصالحة في مناطق الصراعات.

وقد روعتنا حوادث إساءة المعاملة الجنسية والاستغلال التي ارتكبتها موظفو الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتلك الأعمال البشعة تنافي الغرض ذاته لحفظ السلام ونحون الأشخاص ذاهم الذين كان من المفترض حمايتهم. ومن الضروري إنشاء آليات لمحاسبة الجناة. ونلتمس من البلدان المساهمة بقوات أن تدعم وضع نظم أكثر صرامة، فضلاً عن النهوض بتثقيف حفظة السلام. كما نحث على إدراج مستشارين لحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام بغية تقديم التدريب الميداني اللازم.

ونرحب بتوضيح التقرير بشأن أفضل الممارسات في برامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج. وينبغي أن تدرج تلك التدابير بشكل عاجل في بعثات حفظ السلام وجهود بناء السلام. كما أننا نقدر توصيات التقرير بشأن اتخاذ تدابير لمراقبة الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود التي تؤثر سلباً على الأطفال. وتشمل التوصيات العديد من الأبعاد الهامة وينبغي أن تنظر فيها العضوية الواسعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الهيئات الدولية ذات الصلة.

إن الصراعات والحروب تعرض حياة ورفاه المدنيين والأشخاص الأبرياء لخطر بالغ. والأطفال بشكل خاص معرضون للخطر وتستلزم تلك المشكلة اتخاذ إجراء عاجل من خلال استراتيجيات منسقة. ويمكن لمجلس الأمن أن يسهم نحو تحقيق هذه الغاية إذا كان هناك رصد دقيق وواسع وشامل للانتهاكات على أرض الواقع وإذا قام المجلس برصد تنفيذ قراراته السابقة بشأن تلك المسألة.

وفي الختام، أسمحوا لي بأن أؤكد مجدداً التزام وفدي بحماية الأطفال.

المحلية بفائدة كبيرة لأنها تساعد على إيجاد حلول طويلة الأمد لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع وتأهيلهم.

ولكننا نشعر بالقلق حيال اقتراح التقرير بأن تطبق الأطراف التابعة للأمم المتحدة بشكل عام ممارسة بدء اتصال مباشر مع الأطراف الفاعلة غير الحكومية بوصفها جزءاً من الآلية على الصعيد القطري. وقد تكون تلك الممارسة فعالة في بعض المناطق، ولكن في مناطق أخرى، قد يمثل استعمالها إجراء خطيراً. وشدد الوزير التتري بوضوح على الديناميات المختلفة لحالة الصراع هناك. وهناك بلدان، بما فيها الفلبين، أنشأت قنوات للاتصال بين الحكومة والأطراف غير الحكومية في الصراع، التي تشكل أساس العملية الجوهرية للسلام. وتتطوي عملية السلام تلك على عناصر أساسية عديدة، بما فيها إنشاء عنصر مشترك لرصد حقوق الإنسان. ولا بد لأي مشاركة تشمل الأطراف التابعة للأمم المتحدة من أن تقع في إطار عملية السلام الراسخة تلك بغية تجنب تقويض عملية السلام الدقيقة القائمة أو إضعافها.

إن الإعلان بأن مشاركة الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لن تمنح أي مركز سياسي أو قانوني لتلك الجماعات لا تعالج الديناميات المختلفة لكل حالة صراع.

وفي وسع "حقبة التطبيق" أن تكون واقعية إذا استند نظام التنفيذ إلى التعاون بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية والعناصر الفاعلة المحلية للمجتمع المدني. وينبغي أن تعالج "حقبة التطبيق" الأسباب الجذرية لتجنيد الأطفال وأن تكافح حوافز تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال. كما أن هذا النظام الجديد ينبغي أن يقتضي تعزيز الهياكل الاجتماعية مثل الأسرة والمجتمع والنظام المدرسي، بغية تقليل تعرض الأطفال لخطر التجنيد وبغية توفير تأهيل أكثر استدامة للمقاتلين السابقين. وينبغي أن

أما العنصر الثاني فيتعلق بإنشاء آلية للرصد والإبلاغ. وتعتبر حكومتي ذلك، كما يعتبره الممثل الخاص، أمراً حاسماً في تحويل "حقبة التطبيق" إلى واقع. وينبغي أن تكون الآلية المقترحة عملية وواقعية؛ وينبغي أن يكون واضحاً لها ما سترصده؛ وينبغي لها أن تحمي المشتركين فيها؛ وينبغي أن تكون قابلة للتكيف على ضوء التجربة.

وأخيراً، ليس الرصد والاستعراض غاية في حد ذاتهما. بل يجب أن يؤديا إلى عمل، بل وعمل فعال، حين لا يكفي التقدم المحرز. وسينظر مجلس الأمن الآن في أفضل الطرق لاستخلاص الامتثال من أطراف الصراع التي تواصل تجنيد الأطفال وانتهاك حقوقهم. والغرض من ذلك هو إحداث تحسن حقيقي على أرض الواقع، ويجب ألا يجعلنا النهج المتبع نشعر بالرضا فحسب؛ بل يجب أن يحقق نتائج طيبة أيضاً. ذلك أن النجاح سيقضي إيجاد الإطار المؤسسي الصحيح، على النحو الذي يقترحه تقرير الأمين العام عن التقييم الشامل لمنظومة الأمم المتحدة واستجابتها للأطفال والصراعات المسلحة. ومن ثم فإننا نرحب ترحيباً شديداً بتصميم الأمين العام على تنفيذ توصياته دون إبطاء.

ويشكل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عنصراً حيوياً في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. لذلك نرحب بالمبادئ التوجيهية الواردة في تقرير الأمين العام بالنسبة لأفضل الممارسات. وواضح أن من الضروري أن يتم بشكل فعال نزع سلاح جميع الأطفال المرتبطين بقوات مقاتلة، وخاصة الفتيات، سواء كانوا محاربين أو يقومون بأدوار مساعدة، وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولا يجب أن يتوقف ذلك على عمليات السلام الرسمية. فتجنيد الأطفال واستخدامهم عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي على أي حال وينبغي أن يشكل أولوية منفصلة عن نزع سلاح الجنود البالغين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الودية التي وجهها لي ولبلدي، بنن.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يبرز حضوركم يا سيدي الوزير ما لهذا الموضوع ولمناقشة اليوم من أهمية؛ ونرحب بكم بيننا ترحيباً حاراً. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2005/72)، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث لنا على بياناتهم الاستهلاكية، وشركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على ما يقدمونه من إسهامات ذات شأن لمعالجة هذه المسألة. وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها للبيان الذي سيدي به ممثل لكسمبورغ في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ صدر تقرير غراسا ماشيل التاريخي عام ١٩٩٦ عن تأثير الصراع المسلح على الأطفال. ويغطي تقرير الأمين العام ما تم من إنجازات في هذا الصدد حتى الآن. غير أن الأطفال ما زالوا، رغم كل ما نبذله من جهود، معرضين لخطر التجنيد القسري والإيذاء من قبل الجماعات المسلحة. ومن ثم يجب أن يمثل تحويل "حقبة التطبيق" إلى واقع أولويتنا العليا. وقد حدد القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤) ثلاثة عناصر أساسية، هي وضع خطط للعمل؛ ورصد واستعراض تنفيذ خطط العمل الموضوعية والانتهاكات بصفة عامة؛ وأخيراً، ما ينبغي أن نفعله في حالة عدم وضع الخطط أو اتخاذ الإجراءات.

وقد شهد العنصر الأول، وهو خطط العمل المحددة بمدة زمنية وتعيين مراكز تنسيق على الصعيد القطري، إحراز بعض التقدم، ولكن يلزم عمل المزيد لكفالة التنفيذ الكامل. وقد سلط الأمين العام الضوء على الصعوبات والعوائق التي تعترض التنفيذ الفعال؛ ويلزمنا الآن أن نتغلب عليها.

ورحبنا بإنشاء لجنة منع التجنيد العسكري للأطفال دون السن القانونية وخطة العمل المتعلقة به التي اعتمدت مؤخراً. والآن ندعو سلطات ميانمار إلى تنفيذ خطة العمل المذكورة.

وفي العام الماضي أعربت عن قلقي أيضاً بشأن مخنة الأطفال في شمال أوغندا، وهي من أخطر الأزمات الإنسانية في أفريقيا. والجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة لإيجاد حل سلمي للصراع مشجعة ولعلها تمثل أفضل فرصة للسلام تحين خلال أكثر من عقد. وعليه، نحث كلا الجانبين على الدخول في حوار، والتوقيع على اتفاق بوقف الأعمال القتالية، والسير في طريق السلام. ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لدعم جهود المصالحة والتأهيل التي تتلو ذلك.

أما فيما يتعلق بنيبال، فتعرب الحكومة البريطانية عن قلقها العميق إزاء اختطاف الجنود الأطفال بواسطة الحزب الشيوعي النيبالي (ماوي)، والعنف الذي تفيد التقارير بارتكابه ضد الأطفال من جانب كل من القوات الماوية وقوات الأمن الحكومية. لذلك نحث كلا الطرفين على وقف هذه الممارسات وإيجاد حل سلمي للصراع من خلال الحوار.

وستواصل المملكة المتحدة العمل جاهدة على دعم هذه الخطة على جميع الأصعدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ونحن، على الصعيد الوطني، ندعم طائفة متنوعة من المشاريع في عدة بلدان أفريقية وآسيوية، وبصفة رئيسية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ كما ندعم شبكات المجتمع المدني في مجال الرصد والإبلاغ والدعوة؛ ونواصل دعم الخطة من خلال إجراءات الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بتحويل "حقبة التطبيق" إلى واقع، تساعد إجراءات مجلس الأمن والأمم المتحدة في ذلك، وعلينا، بل وينبغي أن يكون علينا، التزام أدبي بالاستجابة. ولكن قدراً أكبر بكثير يتوقف على إرادة وأفعال الحكومات

وترحب المملكة المتحدة بالخطوات المتخذة للتصدي للأنشطة غير القانونية عبر الحدود وتشجع على اتخاذها، وخاصة إزاء الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تعمل على إذكاء نيران الصراع المسلح وإطالة أمده، حيث ينتهي الأمر بمعاملة بالغة للأطفال على الدوام.

وتعرب المملكة المتحدة كما فعل المتكلمون الآخرون، عن قلقها العميق إزاء ادعاءات سوء السلوك الجنسي من جانب الموظفين المدنيين وموظفي حفظ السلام، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث الادعاءات الموجهة مثيرة للقلق بشكل خاص. ونرحب بالبيانات التي أصدرها الأمين العام مؤخراً في هذا الصدد. وشأننا شأن الآخرين، نحث الأمم المتحدة على التحقيق في جميع الادعاءات بشكل كامل وإبلاغ المجلس بالنتائج. كما نتطلع إلى تقرير المستشار الخاص للأمين العام، الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين، الذي من شأنه أن يتضمن توصيات واسعة النطاق للإصلاح الجذري داخل الأمم المتحدة من أجل التصدي للإساءات. بيد أني في الوقت ذاته أود أن أكون واضحاً تماماً، فلا ينبغي إساءة فهم أن مجلس الأمن يتوقع من المسؤولين عن الأفراد المدنيين والعسكريين أن يكفلوا منع الترتيبات القيادية في جميع المسارح لفرصة ارتكاب هذه الإساءة وفرضها الضبط والربط اللازمين إلى حد كبير. إذ يجب أن يُخضع المجلس للمساءلة من لا يفني بذلك الالتزام البسيط.

وبعض البلدان الواردة في تقرير الأمين العام هي بالفعل مدرجة في جدول أعمال المجلس، ومن ثم أود أن أقصر ملاحظاتي بإيجاز على الحالات في شمال أوغندا وميانمار ونيبال.

لقد أعربت في العام الماضي عن قلقي بشأن مخنة الجنود الأطفال في ميانمار. ومنذ ذلك الوقت، أحطنا علماً

ولكن، ليكون عملنا فعالاً، نحتاج أولاً إلى فهم أوضح لحقيقة الأمر. فكما أظهر تقرير الأمين العام، ليست لدينا سوى معلومات محدودة بشأن الحالات الفعلية المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم كمحاربين، وكذلك الانتهاكات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال. وكثيراً ما يكون وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى السكان المحتاجين محدوداً في حالات الصراع المسلح. والاتصال بالعالم الخارجي صعب أيضاً، لأن الهياكل الأساسية الحيوية غالباً ما تكون مدمرة. كما أن الجماعات المسلحة تقوم بأنشطتها في سرية. وكل هذه العوامل تجعل جمع المعلومات وتقييمها عسيراً للغاية.

ولذلك طلب قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) من الأمين العام استنباط خطة عمل لإنشاء آلية منتظمة وشاملة للرصد والإبلاغ لكي توفر في الوقت المناسب معلومات موضوعية ودقيقة وموثوقة بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم كمحاربين. وترحب حكومتنا بخطة العمل التي يحددها الأمين في تقريره وتؤيد إنشاء آلية للرصد والإبلاغ. وفي الوقت نفسه يرى وفدي أن من الأهمية بمكان أخذ النقاط التالية في الاعتبار لدى وضع هذه الخطة.

أولاً، هناك حاجة إلى نهج تعاوني ومنسق لتعمل هذه الآلية بصورة فعالة. وكما ذكر في تقرير الأمين العام، هناك العديد من الهيئات والأطراف الفاعلة التي تملك المعلومات ذات الصلة، وهي تتراوح ما بين كيانات الأمم المتحدة - مثل عمليات حفظ السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - إلى الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، من محلية ودولية، التي تعمل في الميدان. ولذلك فإنه ينبغي أن يكون محور تركيز آلية الرصد والمراقبة ضمان التعاون والتنسيق، واستخدام قاعدة الموارد والخبرة المتوفرة لدى جميع هذه الهيئات والأطراف الفاعلة.

الوطنية والجماعات المسلحة التي تواصل إخضاع الأطفال للتجنيد القسري والإيذاء. ويجب علينا لذلك أن نقوي تصميمنا على مساءلة من يرتكبون هذه الأفعال التي لا يمكن احتمالها والذين يجرمون الأطفال بذلك من أهم سنوات حياتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي، بنين. وباسم مجلس الأمن، أرحب ترحيباً حاراً في المجلس بصاحب السعادة السيد إيتسونوري أونوديرا، الأمين البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان.

السيد أونوديرا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني يا سيدي الوزير أن أشارك في مناقشة اليوم المفتوحة في مجلس الأمن تحت رئاستكم.

إن ترؤسكم للمناقشة يظهر الأهمية التي يوليها بلدكم لهذه المسألة. ومن سوء الحظ أن وزير خارجية بلدي لم يتمكن من الحجيء إلى نيويورك في الوقت الراهن، كما طلبتم، ولكنه وجهني إلى المشاركة في المناقشة بالنيابة عنه.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، على عرضه تقرير الأمين العام.

ومما يشجع أن المجتمع الدولي يولي مزيداً من الاهتمام لمعاناة الأطفال المحصورين في الصراعات المسلحة. وأدى هذا إلى تحقيق تطورات إيجابية في بعض الحالات، إلا أن الحقيقة الكالحة لا تزال هي أن الأطفال في العديد من الحالات يواجهون ظروفًا صعبة للغاية. وهذا أمر غير مقبول وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات قوية لتحسين هذه الحالة العديمة الضمير.

المتحدة لحفظ السلام منتهكين لحرمان الأطفال. وهذا السلوك السيئ غير مقبول ومستنكر. وغني عن القول أن هذا السلوك السيئ يسبب معاناة للأطفال ويلحق ضررا بالغاً بمصداقية الأمم المتحدة وجهدها كله، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، ولكن أيضا في أي مكان آخر. وتؤيد حكومتنا بشدة سياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح المطلق فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي، وترى أنه ينبغي اتخاذ تدابير قوية لتحقيق الامتثال الفعلي. ونرحب بجهود الأمين العام في سبيل تحقيق هذه الغاية. وفي معرض النظر في هذه التدابير تقف اليابان، بوصفها رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام، مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء المهتمة.

واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بعض البرامج المحددة التي شاركت فيها اليابان مؤخرا في مساعدة الأطفال المحصورين في الصراعات.

وفي آذار/مارس الماضي، ساهمت حكومة بلادي بمبلغ ٣,٦٤ مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) من أجل المساعدة في تنفيذ مشروع نزع سلاح الأطفال الجنود وتسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم في ليبريا. ويهدف هذا المشروع إلى إعادة ١٥ ٠٠٠ من الأطفال إلى بيوتهم ومجتمعاتهم. ودعمنا أيضا حملات "العودة إلى المدرسة" في أفغانستان والعراق، التي تديرها اليونيسيف، وتساعد في تأهيل المجتمعات المحلية وتساعد في نفس الوقت على التخفيف من الصدمات النفسية التي يعاني منها الأطفال بسبب تعرضهم للصراع الطويل.

وتستند جميع هذه البرامج إلى الأمن البشري الذي تدعو إليه اليابان. وسوف نستمر في العمل الوثيق مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة من

ثانيا، ينبغي لتلك الآلية ضمان التعبير الوافي عن الأصوات الموجودة في الميدان في جمع المعلومات وتقييم الحالة وتقديرها. فعلى سبيل المثال، نفهم أن حكومة ميانمار أنشأت لجنة لمنع التجنيد العسكري للأطفال القصر ووضعت خطة عمل تنفذها اللجنة. وتعتبر تلك خطوة إيجابية في حد ذاتها. ولذلك ينبغي للآلية وضع وسائل لعكس هذه المعلومات، التي يجري تقييمها وعكسها في تقارير الأمين العام في المستقبل. وفي هذه العملية، ينبغي أيضا للتقييم الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري لهذا العمل، أن يُعكس فيما يتعلق بفعاليتها الحقيقية في منع تعيين الأطفال الجنود.

ثالثا، طالما تنشأ هذه الآلية للرصد والإبلاغ، ينبغي تحسينها بشكل متواصل. وينبغي أن تخضع لاستعراض كامل بعد تقديم تقريرها الأول لفحص حسن توقيت المعلومات المجمعة والواردة في التقرير ودقتها وموضوعيتها موثوقيتها، وينبغي بذل جهود لتحديد السبل والوسائل اللازمة لزيادة تحسين أعمال هذه الآلية.

والآراء الموضوعية والمعلومات الموثوقة في الحالات المحددة ستهيئ الأساس لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي ينبغي اتخاذها. ونحن نشاطر في الرأي المعرب عنه في التقرير بأنه ينبغي تشجيع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسب لمعالجة أي حالة معينة. ولكن في معظم الحالات، سيكون الطرف الفاعل الأهم هو الحكومة الوطنية نفسها. ومن بين هيئات الأمم المتحدة، ينبغي أيضا أن تدخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، للنظر في اتخاذ إجراءات وفقا لولاياتها الخاصة.

وفي مناقشة مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة، يجب أن نشير إلى الأحداث المبلغ عنها مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أصبح بعض موظفي الأمم

اليونان تؤيد البيان الذي سيدي به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

لقد قدم الأمين العام تقريراً موضوعياً. إن التقرير الخامس عن الأطفال والصراع المسلح قد استجاب بشكل كامل، في رأينا، إلى توصيات مجلس الأمن الواردة في القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، وقدّم مقترحات محددة.

ونود كذلك أن نشيد بالعمل المتميز الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو، خلال السنوات السبع الماضية.

إن تقرير الأمين العام يعرض علينا مع الأدلة والبيانات التقدم الحرز في تقليل عدد الأطفال الجنود ومعالجة سوء المعاملة المروع الذي يتعرض له الأطفال في حالات الصراع المسلح.

إلا أن تجنيد الأطفال وقتلهم وإصابتهم بالعاهات والاعتداء عليهم واستغلالهم جنسياً في الصراعات المسلحة ما زال مستمرا. ويحدد التقرير ٤٢ جماعة مسلحة في ١١ بلداً، وما زالت تلك الجماعات تقوم بتجنيد الأطفال والاعتداء عليهم في مناطق الحرب. وقد شهدنا إحراز تقدم في واحدة من حالات الحرب، وفي نفس الوقت شهدنا انتكاسة في منطقة صراع أخرى، حتى في البلد نفسه. وتقدم الحالة الراهنة في السودان مثالا واحداً على مدى التعقيد الذي تتسم به هذه المسألة.

المعلومات المتوفرة عن حالات الاعتداء والاستغلال الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ارتكبتها أفراد من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام تظهر مدى اتساع نطاق هذه الحالة وخطورتها. ويجب أن ترد الأمم المتحدة على ذلك بسياسة عدم التسامح المطلق. وإننا جميعاً نتفق على وجوب

أجل النهوض برهافة الجمهور العام وتمكينه على أساس مفهوم الأمن البشري، مع التأكيد الخاص على الأطفال والنساء.

في الختام، نود أن نشدد على أهمية تعزيز التعاون الدولي سعياً إلى الأهداف المشتركة في مساعدة الأطفال في الصراعات المسلحة. وكما يدل موضوع مناقشة اليوم، فإن معاناة الأطفال الجنود في أفريقيا، بشكل خاص، تسبب قلقاً خطيراً بالغاً لنا جميعاً. ولكن هذه المشكلة ليست محصورة في أفريقيا. ولا بد لنا من تغيير هذا الواقع المأساوي في كل بقاع العالم، المتمثل في أطفال في سن الثانية عشرة، يركضون وهم يحملون رشاشات كلاشنكوف، وقد سدت أمامهم فرص التعليم، ولا يعرفون على الإطلاق أن من حقهم أن يعيشوا نمط حياة مختلفاً لا يعلمون بوجوده.

لذلك، فإنني أشيد بكم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لكي نستمع أيضاً إلى آراء الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. وينبغي أن تؤخذ الآراء التي يعبر عنها اليوم في مداولاتنا في مجلس الأمن. وأنا على ثقة بأننا سنتمكن من خلال حكمتنا الجماعية من إيجاد السبل الفعالة لمعالجة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة على نحو أفضل. لقد فات أوان حملات الترويج وحن وقت اتخاذ الإجراءات العملية. وينبغي لنا جميعاً أن نسعى إلى تنفيذ خطط عملية لصالح الأطفال في كل بقاع العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

السيد فسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة حول الأطفال والصراعات المسلحة. إن وجودكم معنا يدل على التزام حكومة بنن بهذه المسألة ذات الأهمية والحساسية البالغتين.

إن خطة العمل المقدمة من الأمين العام لإنشاء آلية شاملة ومنظمة للرصد والإبلاغ تتضمن عناصر هامة يمكنها أن تعزز حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح، وهي تحظى بالتأييد الكامل من جانب اليونان. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن في القريب العاجل من الموافقة على القرار ذي الصلة الذي تجري المناقشة بشأنه حالياً.

وفيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، ينبغي توجيه اهتمام خاص لضمان اشتراك جميع الأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاستجابة إلى جميع احتياجاتهم الخاصة، كالرعاية الطبية والتعليم ولم تشملهم مع عائلاتهم. كما أن حالات الضعف التي تتعرض لها الفتيات تستدعي عناية خاصة. وتلتزم اليونان بتقديم المساهمات المالية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال من خلال خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن الأطفال والصراعات المسلحة.

في ختام ملاحظاتي هذه، أود أن أهنئ بن على إبقاء مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن من خلال تقديم مشروع قرار سوف يصبح منطلقنا في اتخاذ الإجراءات، ونرجو أن نتمكن من الاتفاق بشأنه في مرحلة لاحقة.

وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف تجنيد الأطفال وجميع أعمال الإساءة التي يتعرضون لها في ظل الصراعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم. ويجب أن يخضع مرتكبو هذه الأفعال للمحاسبة على جرائمهم. ولا مناص من ذلك، لأجل حماية الحياة البريئة لأطفالنا، فهم أملنا ومستقبلنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وإلى بلدي، بن.

اتخاذ إجراءات على وجه السرعة. ولكن كيف يمكننا أن نفعل ذلك لكي نحقق النتائج التي انتظرناها طويلاً؟

وكما أشار التقرير، نجحنا في السنوات الماضية في وضع إطار قانوني دولي شامل لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب. ولدي ملاحظتان حول هذه المسألة.

أولاً، إن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل ينص على عدم تجنيد أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر في أي جيش. ويجب على جميع الدول أن تصبح أطرافاً في هذا البروتوكول وأن تنفذه. وقد صادقت اليونان على هذا البروتوكول، وهي ملتزمة، كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ المبادئ الإرشادية بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، المعتمد في عام ٢٠٠٣.

ثانياً، لا بد للمجتمع الدولي ألا يسمح للإفلات من العقاب بأن يستمر فيما يتعلق بالجرائم الجسيمة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. ويجب أن يقدم مرتكبو تلك الجرائم إلى العدالة. وفي ذلك السياق، نود التأكيد على أهمية قيام المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة المحاسبة في هذا الشأن. ويوفر نظام روما الأساسي أساساً قانونياً لذلك، حيث ينص على أن استخدام الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر كجنود في صراع مسلح يعتبر جريمة حرب.

وبذلك، توفرت لدينا مجموعة كاملة من الأدوات القانونية والقضائية، ولم يتبق لنا إلا اتخاذ الإجراءات.

ونرحب بالتركيز القوي على مسألة الامتثال في تقرير الأمين العام، وخاصة التوصية بأن يتخذ مجلس الأمن إجراءات هادفة ضد الأطراف المدرجة أسماؤها في المرفقين بالتقرير، والتي لا تفي بالتزاماتها في الامتثال. وفي هذا السياق، فإن التقرير الخامس يمهّد السبيل حقاً، كما قال الأمين العام، لحلول حقبة التطبيق.

الأطفال. ونأمل بالطبع أن نفعل كل ما باستطاعتنا لمنع تكرار مثل هذه الفظائع.

في أثناء هذه المناقشة، تود الولايات المتحدة أيضا أن تؤكد أن هناك مشكلة خطيرة في عملياتنا لحفظ السلام قد أضرت بالأطفال في الكثير من الأحيان. وهذه مسألة تتطلب اهتماما فوريا ومتواصلًا. إن إساءة استخدام السلطة لا تضر الضحايا من أكثر شرائح المجتمع ضعفا فحسب، بل أنها تقوض أيضا الثقة والشرعية اللتين يستحقهما حفظة السلام في جميع أنحاء العالم، واللتين يحتاجوهما لتنفيذ ولاياتهم.

وتؤيد الولايات المتحدة التزام الأمين العام بوقف الانتهاكات المتواصلة ضد الأطفال، مثل تجنيد أو استخدام الجنود الأطفال حرقا للقانون الدولي، والاعتداءات غير المبررة التي تستهدف المدارس أو المستشفيات، وتشويه الأطفال وقتلهم، وخطف الأطفال واغتصابهم وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، والمنع غير المرير لوصول الأنشطة الإنسانية. ونرحب برصد جميع أعمال العنف هذه والإبلاغ عنها بوصفهما عنصرا هاما في الجهد المبذول للقضاء عليها.

ولكن وفدي لديه بعض الشواغل إزاء جوانب معينة من خطة العمل المقترحة. فهي تشمل الآثار المحتملة وغير المتوقعة على السياسة العامة والموارد الناجمة عن اللجنة المواضيعية الجديدة والمقترحة للجزءات في المجلس والدعوة إلى توسيع مهام البرامج ذات التمويل الطوعي - مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة - بدون ضمان توفر الموارد الإضافية الكافية.

ورغم أننا نتفق على الحاجة إلى قيام شراكة واسعة النطاق بين الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والأمم المتحدة لمعالجة مسألة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، نعتقد أن هناك حاجة إلى قدر أكبر من الوضوح والانتقائية

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بوزير خارجية بنن، وأن أعرب أيضا عن تقديرنا لبلده على القيادة التي أظهرها في معالجة مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. كما أود أن أشكر الممثل الخاص أولارا اوتونو على بيانه هذا الصباح، وأن أعرب أيضا عن امتناني لتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، الذي صدر في وقت سابق من هذا الشهر.

إن الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن الوفود الأخرى، تدرك بأسف شديد العواقب المأساوية التي يعاني منها الأطفال المتضررون من الصراعات المسلحة. ونحث الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحكومات جميع الدول الأعضاء على مواصلة التركيز على مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن تقرير الأمين العام يسرد بالتفصيل بعض الأدلة الطيبة على الامتثال لإنهاء استخدام الجنود الأطفال الذي ينتهك القانون الدولي المطبق. كما ينوه تقريره بالتقدم المحرز في التصدي لانتهاكات أخرى يعاني منها الأطفال في الصراعات المسلحة. وبينما يشير تقرير الأمين العام إلى اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية، من الواضح أن هناك الكثير مما يجب فعله. ويؤيد بلدي بالكامل الدعوة الموجهة إلى جميع الأطراف الواردة في مرفقات التقرير لوقف تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك للقانون الدولي. وكما أشير في التقرير، فإن استخدام الجنود الأطفال مروع في أوغندا وبورما وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار وكولومبيا وليبيريا.

وتلاحظ الولايات المتحدة أن تقرير الأمين العام قد تضمن الهجوم الإرهابي الذي وقع في بيسلان، في الاتحاد الروسي، وهو مأساة أسفرت عن إصابة أو مقتل مئات

الأمن سلسلة من القرارات - وهي القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩)، ١٣١٤ (٢٠٠٠)، ١٣٧٩ (٢٠٠١)، ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، ١٥٣٩ (٢٠٠٤) - التي تقدم إطاراً قانونياً هاماً جداً لحماية الأطفال.

كما أن بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد أخذت حماية الأطفال بجدية شديدة، بما في ذلك من خلال تعيين مستشارين في مجال حماية الأطفال ومن خلال مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات على تحقيق المراعاة التامة للاحتياجات الخاصة للأطفال بوصفها جزءاً من برامجها لزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض اتفاقات السلام التي شجعتها الأمم المتحدة أو شاركت فيها تتضمن أحكاماً بشأن حماية الأطفال. واتخذت بعض البلدان المعنية خطوات نشطة لتوفير ضمانات تشريعية لحماية الأطفال. ولقد حد كل ذلك بعض الشيء من الأضرار التي تسببها الصراعات المسلحة للأطفال، وينبغي تثبيت مثل هذه الخطوات.

ولكن رغم ذلك التقدم المحرز في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، مازال هناك أطفال لا حصر لهم يعانون من آثار مثل هذه الصراعات. فلم يطرأ تحسن كبير على حالة الاعتداء على حقوق الأطفال من أطراف الصراعات المسلحة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متواصلة لتغيير هذه الحالة بشكل حقيقي. وفي ذلك الصدد، نتفق على أنه ينبغي لمجلس الأمن، في سياق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن يكشف جهوده لمنع وكبح الصراعات والمعالجة النشطة للأسباب الجذرية لظاهرة الجنود الأطفال بغية تحقيق هدفنا المتمثل في حماية الأطفال.

وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من تجربتها في مجال حماية الأطفال خلال عمليات حفظ السلام وأن تعاملها

حتى يمكننا التقدم بفعالية وكفاءة. ولقد أعرب عدد من المنظمات غير الحكومية عن هموم تتعلق بذلك في الاجتماع المنعقد الأسبوع الماضي بصيغة آريا، تحت القيادة القديرة للسفير دلا سابليير.

ونتطلع إلى معالجة تلك الشواغل مع الوفود الأخرى خلال مواصلتنا لإجراء المفاوضات حول مشروع القرار في متابعة جلسة اليوم. ونحن مهتمون على وجه الخصوص بالاستماع إلى آراء الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة اليوم. ولقد استمعنا من قبل إلى بعض وجهات النظر القيمة جداً التي ستسهم في المناقشة.

ونتطلع إلى معالجة هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة. كما أننا نرحب بكم في الولايات المتحدة، سيدي الرئيس، ونشكركم على إسهامكم في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الطيبة الموجهة إلي وإلى بلدي، بن.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أرحب بالرئيس، وزير خارجية بن، البلد الصديق جداً، الذي حضر هنا ليتراس شخصياً المناقشة المفتوحة اليوم. ويود وفد الصين أن يشكر الأمين العام على تقريره عن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. كما نشكر السفير اوتونو على عرضه.

إن الأطفال هم مستقبل العالم، ويمثلون آمال البشرية في الغد. ولكنهم، بوصفهم أكثر الفئات ضعفاً، يتأثرون سلبياً بالصراعات المسلحة في أغلب الأحيان. وعلى جميع البلدان والأطراف واجب محاولة بذل كل ما في وسعها لحماية الأطفال من أضرار الصراعات المسلحة. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الأمم المتحدة سلسلة من التدابير لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. كما أنها حققت نتائج إيجابية في هذا المجال. فلقد اتخذ مجلس

والصراعات المسلحة، والمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي ساعدت في إعداد هذا التقرير.

أخيراً، أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي سيلقيه في وقت لاحق من المناقشة الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

كلنا نعلم أن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة مسألة في غاية التعقيد. ولا يمكن التوصل إلى حل لهذه المشكلة إلا باتباع نهج شامل، يتضمن تدابير قانونية وسياسية واجتماعية - اقتصادية. وإن من الضروري ألا نتعامل فقط مع جانب الطلب في المعادلة عن طريق اتخاذ إجراءات ضد الحكومات والكيانات الأخرى التي تجنّد الأطفال أو ترغمهم على أن يصبحوا مقاتلين، بل من الضروري أن ندرك أيضاً جانب العرض، لا سيما الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية.

يجب تزويد الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة بالبدائل الحقيقية التي تعوضهم عن الحقائق القاسية للحروب. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تتناول جميع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاحتياجات الخاصة للأطفال الجنود. ويعتمد الحل الطويل الأمد على توفير الحوافز والإمكانيات للأطفال الجنود، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعليم والتدريب المهني، وفي نهاية المطاف إمكانية الحصول على الوظائف الحقيقية.

إن تقرير الأمين العام هو في الواقع تقرير متزن. وبينما نتكلم الآن فإن آلاف الأطفال في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وشمال أوغندا وسري لانكا يتم تجنيدهم قسراً لكي يشاركوا في قتل الأبرياء أو ليقتلوا هم أنفسهم. ويجري اغتصاب الأطفال أو يتعرضون لأنواع أخرى من العنف الجنسي الخطير. وقد أصبحت الأماكن التي ينبغي أن يشعر فيها أطفالنا بالأمان، مثل

معاملة خاصة حتى يتسنى لعمليات حفظ السلام في المستقبل الاستفادة من تلك التجربة.

وفي نفس الوقت ينبغي أن تسعى كل الأطراف في الصراعات المسلحة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ذي الصلة وأن تحترم الحقوق المشروعة للأطفال وتعمل على حمايتهم. وينبغي أن تؤدي عمليات التعمير فيما بعد الصراع إلى حل المشكلة بإعطاء الأولوية إلى عودة الأطفال إلى عائلاتهم ومدارسهم ومجتمعهم، وتوفير الموارد الكافية لتحقيق هذا الغرض.

وإننا نقدر قيام الممثل الخاص للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بالاضطلاع بدور فعال في مجال حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونوافق على أنه ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وفيما بين وكالات الأمم المتحدة. كما يجب أن نعتمد استراتيجية متكاملة في الجهود المشتركة التي تسمح لنا بمساعدة البلدان التي تعاني من الصراعات على زيادة قدرتها على حماية الأطفال.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي من أجل تقديم مساهمتها الفعالة في مجال حماية الأطفال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بن.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم وعلى عقد هذه الجلسة لكي نركز مرة أخرى انتباه مجلس الأمن على مدى المشقة والمعاناة اللتين يواجههما الأطفال في الصراعات المسلحة.

كما أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره السنوي الأخير، ولمثله الخاص المعني بالأطفال

ثانياً، وبينما ننتقل إلى النظر في اتخاذ تدابير هادفة ضد أسوأ مرتكبي تلك الفظائع، يجب أن نضمن أيضاً أن نستمر في تلقي معلومات منتظمة موثوق بها ودقيقة حول الوضع في الميدان. وفي ذلك الصدد، نجد أن من المهم بشكل أساسي أن يؤيد مجلس الأمن وضع آلية لرصد استخدام الأطفال الجنود والانتهاكات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة والإبلاغ عن ذلك.

وقد دعا المجلس مراراً وتكراراً إلى إنشاء آلية للرصد في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتبعاً لذلك، قدم الأمين العام في تقريره خطة عمل للمجلس لإنشاء تلك الآلية التي تفسر الحاجة إليها. وسوف تعمل الدائمك من أجل ضمان أن تكون النتيجة النهائية التي يتم التوصل إليها فعالة حقاً.

وبالمواكبة مع خطة العمل هذه، يجب أن نتأكد أيضاً من أن قرارات مجلس الأمن السابقة في هذا المجال يتم تنفيذها بشكل فعال. وهناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا المجال، بما في ذلك تعيين مراكز تنسيق محددة في حالات الصراعات المسلحة، وتعزيز الحوار مع الحكومات والجماعات المسلحة التي تستخدم الأطفال الجنود، ووضع خطط عمل محددة على المستوى الوطني لوقف تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم.

أخيراً، أود أن أشير إلى أنه بينما نسعى إلى إيجاد وسائل تمكننا من التعامل بشكل فعال مع الفظائع التي ترتكبها الأطراف في الصراعات المسلحة ضد الأطفال فإنه يجب ألا تغيب عن أعيننا أوجه القصور في جهود المجتمع الدولي ذاته فيما يتعلق بحماية الأطفال في المجتمعات التي مزقتها الحروب.

وهناك تجربة مؤسفة بوجه خاص في ذلك الصدد، هي الاتهامات الخطيرة الموجهة إلى العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالاستغلال الجنسي وإساءة معاملة

المدارس والمستشفيات، أهدافاً للهجمات المسلحة المتعمدة وغيرها من الفظائع التي لا يمكن وصفها.

من الجلي أنه في غياب المشاركة الوطنية والدولية المباشرة والقوية في حل هذه المشكلة المتعددة الوجوه سوف تستمر أعمال الفوضى والوحشية والإفلات من العقاب. ما هي الإجراءات الفورية التي يمكن أن يتعامل المجلس من خلالها مع الوضع المؤسف للأطفال في الصراعات المسلحة؟ هنا أود أن أشير إلى مجالات ثلاثة.

أولاً، وكما كرّر الأمين العام عدة مرات أمام المجلس، فإن وضع الأطفال في الصراعات المسلحة في أنحاء العالم لا يتحسن. وعلى النقيض من ذلك تنتشر حالات الإفلات من العقاب. ولا تبدي الأطراف في عدد من الصراعات المسلحة أية رغبة في احترام التزاماتها الدولية سواء فيما يتعلق بقواعد الصكوك القانونية ذات الصلة أو بالنسبة للقرارات والمطالبات المتكررة من جانب مجلس الأمن.

ومع ذلك فإن مصداقية مجلس الأمن تتوقف على قدرته على متابعة قراراته السابقة والتعامل الفعال مع الأثر الواسع الانتشار للصراعات المسلحة على الأطفال. ولتلك الأسباب نعتقد أن الوقت قد حان لكي يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية.

وفي ذلك الصدد نحيط علماً بتوصية الأمين العام بضرورة أن يتحرك مجلس الأمن نحو اتخاذ تدابير هادفة ومحددة في الأوضاع التي لم يتحقق فيها تقدم بشكل كاف من جانب الأطراف التي ذُكرت في القوائم المرفقة بتقرير الأمين العام. وإن الطابع المحدد لتلك التدابير وكيفية تنفيذها بأكبر قدر من الفعالية ما هما سوى قضيتين من القضايا التي نتطلع إلى مناقشتها بتفصيل أكبر خلال المداولات المقبلة لمجلس الأمن حول مشروع القرار الذي سيتبع هذه المناقشة.

وينبغي أيضا ألا نراعي مشاركة الأطفال الجنود في الصراعات المسلحة فحسب، ولكن أيضا الجهود التي سنحتاج إلى بذلها في المستقبل لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بغية منع القصر من أن يصبحوا أعضاء غير اجتماعيين في المجتمع. وهناك مخاوف من أن الأطفال الذين لحق بهم الأذى من جراء الحرب، وهم أطفال لا يعرفون أي شيء سوى البغضاء والعنف، قد لا يكونون على استعداد للعيش حياة طبيعية، في ظل ظروف من السلام والشرعية. ولتلك الأسباب، نؤيد جهود الأمين العام لتحديد الأطراف في الصراعات المسلحة التي تواصل الممارسة البغيضة لاستخدام الأطفال المقاتلين.

وفي ذلك الصدد، من الضروري تحديد موقفنا المتعلق بالتفسير القانوني الصحيح لولاية الممثل الخاص للأمين العام، بغية تجنب أي توسع في التفسير. ومن الأهمية بمكان أيضا التنسيق الملائم للجهود المبذولة في ذلك المجال بغية تجنب ما هو زائد عن الحاجة.

ويجب أن نبرز أن جميع جهود المجتمع الدولي ستذهب سدى بدون الانخراط النشط للحكومات الوطنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي لمحمل المشاكل المتعلقة بصون حقوق الأطفال وحمايتهم. وتشاطر الرأي المعرب عنه في التقرير بأنه من الرئيسي مراعاة عامل الأطفال في ولايات بعثات حفظ السلام، ولا سيما بشأن إنشاء مناصب مستشارين لحماية الأطفال، وكفالة وصول الوكالات الإنسانية إلى مناطق الصراع، والفصل بين المدنيين والمقاتلين والحفاظ على الطابع المدني للمنشآت التي تأوي اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

وينبغي أن يوفر مجلس الأمن التأييد للسياسة العامة في تنفيذ جميع هذه المهام، وأن يؤدي الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح دورا رئيسيا، ولا سيما

النساء والأطفال. إن هذا التصرف يعتبر خيانة كاملة للثقة التي يجب أن يضعها دائما ضحايا الحرب في هؤلاء الذين قدموا لحمايتهم ومساندة عملية بناء السلام. فهناك حاجة إلى اتخاذ التدابير القاسية وسياسة عدم التسامح المطلق مع مرتكبي تلك الأعمال، وذلك لمنع ووقف جميع حالات الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة من جانب العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإن أولئك الذين اقترفوا مثل تلك الأعمال يجب أن يواجهوا إجراءات تأديبية وأن يحاكموا جنائيا. والدائمك على ثقة بأن الأمين العام سيتخذ الخطوات المناسبة لمعالجة المشكلة.

يمكننا أن نسهب في القول، ولكن اسمحو لي أن أحتتم بياني بإعادة التأكيد على أن الوقت قد حان لكي يتصرف مجلس الأمن. وينبغي تأييد وضع آلية للرصد والإبلاغ، كما ينبغي أن يتحرك المجلس نحو اتخاذ تدابير هادفة ومحددة وفقا لتوصيات الأمين العام. لقد حان الوقت لكي يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لإصلاح هذا الوضع المؤسف المتمثل في زيادة عدد الأطفال في أنحاء العالم الذين يقعون في شرك الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة الدائمك على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إلي وإلى بلدي، بنن.

السيد روتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا، سيدي، أنكم قد قررتم المشاركة شخصيا في المناقشة المفتوحة اليوم في مجلس الأمن، المعقودة بمبادرة من بنن، بشأن هذه القضية المهمة. ونرحب بتقرير الأمين العام المعد لهذه الجلسة لمجلس الأمن، ونود أن نعلق بإيجاز على بضع نقاط نعتقد أنها ذات أهمية كبيرة - قبل كل شيء، مشكلة استخدام عدة جماعات مسلحة من غير الدول للأطفال الجنود. وندين بشدة تجنيد الأطفال الجنود ونؤمن بوجود تقديم مقترفي هذه الجريمة إلى العدالة.

ونظرا لأهمية القضية، فالخطوة التالية، مثلما ذكر الأمين العام في تقريره، هي اتخاذ تدابير فعالة بغية كفالة "مرحلة التطبيق".

ثمة تطورات إيجابية تحدث الآن، مثل الإدماج التدريجي لقضايا الأطفال المتضررين من الصراع المسلح في أنشطة حفظ السلام، وقد ثبتت فائدة تضمين مستشارين لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام. ومما يبشر بالخير أيضا، تطوير برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تراعي الاحتياجات الخاصة للأطفال، مثلما شجع على ذلك الأمين العام في تقريره.

ومع ذلك، ستحتاج استجابة منظومة الأمم المتحدة للحالة إلى تحسين كبير بغية كفالة أن تصبح مرحلة التطبيق حقيقة. ونظرا لتنوع الأطراف الرئيسية المعنية، مثلما نعلم جميعا، فإن المطلوب تحديد المسؤوليات وتنظيم العمل على نحو أفضل.

ومع مراعاة الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام، تؤيد البرازيل تعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة في جمع ودراسة المعلومات بشأن الانتهاكات، بالشراكة مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى توشيح الحذر الشديد بغية كفالة التطبيق المتجانس في جميع أنحاء العالم لأي تدابير يعتمد عليها المجلس في ذلك المجال.

ومن الأساسي الحصول على معلومات دقيقة يمكن الوثوق منها بشأن حالة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. ونقدر أيضا أن التقرير أدرك العديد من "هيئات اتخاذ الإجراء" التي قد تستفيد من المعلومات المجمعة وتستغل نفوذها بغية مساءلة المنتهكين.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن إظهار إرادته السياسية، ولكن بينما يبقى المسألة قيد نظره، يجب أن يقر

بشأن تقديم المساعدة في إرساء وتنسيق الأنشطة المرتبطة بآليات الرصد المتعلقة بالأطفال والعمل على نحو أفضل للوصول إلى الأطفال ودعمهم داخل البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على العبارات الطيبة الموجهة إليّ وإلى بلدي، بنن.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرة عقد هذه المناقشة بشأن حال الأطفال الجنود. ويقدر وفد البرازيل عظيم التقدير رئاستكم لهذه الجلسة حيث أنها تظهر التزام بنن وتسهم في إضفاء الأهمية السياسية والإلحاح المطلوبين على الأمر المعروض علينا.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الخامس عن الأطفال والصراع المسلح، الذي يشكل أساس مداولاتنا.

وإن حالة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة إلى جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. والانتهاكات التي تفتقرها الجماعات المسلحة ضد الأطفال - ليس تجنيدهم فحسب، ولكن أيضا انتهاكات فظيعة أخرى - تعرض مستقبل البلدان التي مزقتها الحروب إلى خطر شديد. وفي أفريقيا على وجه الخصوص، وإن حالة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح خطيرة للغاية وتشكل تحديا خطيرا ينبغي التصدي له.

ومنذ صدور تقرير غراسا ماشيل عام ١٩٩٦، وهو علامة بارزة في هذا المجال، ظلت الحاجة إلى اتخاذ إجراء تحظى باهتمام دولي متزايد. ونحن نقدر العمل الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، وهيئة مكتبه، من أجل زيادة الوعي بهذه القضية والمساعدة على وضع مجموعة من المعايير لمعالجة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح.

تقريره الخامس عن الأطفال والصراعات المسلحة، الذي سيشكل، بدون شك، أساس الجزء الرئيسي لمداولاتنا.

في آب/أغسطس ١٩٩٩ أدان مجلس الأمن بشدة، بالقرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، استهداف الأطفال في حالات الصراع المسلح، بما في ذلك قتلهم وبتروا طرفهم، وتعرضهم للعنف الجنسي، واحتطافهم وتشريدهم القسري، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة في انتهاك القانون الدولي.

ومنذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، كرر المجلس إدانة الهجمات التي تستهدف الأطفال بشكل متعمد في حالات الصراع المسلح من خلال اعتماد عدد من القرارات الناتجة عن عمل مستمر يسعى إلى إنهاء واحد من أكثر الانتهاكات جسامة لحقوق الإنسان - انتهاك حقوق أكثر الفئات ضعفا.

وفي سنة ٢٠٠١ طلب المجلس من الأمين العام بالقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) أن يلحق بتقريره السنوي قائمة بأسماء أطراف الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال أو تستخدمهم في انتهاك للالتزامات الدولية في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس أو التي قد يسترعي الأمين العام انتباه المجلس إليها لأنها، برأيه، قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين.

وفي السنة الماضية، عن طريق اعتماد القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، خطى المجلس خطوة إضافية صوب مرحلة التنفيذ حين طلب إلى الأمين العام أن يضع على وجه العجالة خطة عمل لآلية رصد وإبلاغ منهجية بغية توفير معلومات حسنة التوقيت وهادفة ودقيقة وموثوق بها عن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك القانون الدولي. وأعرب المجلس أيضا عن اعتزامه النظر في فرض تدابير هادفة وتدرجية

المجلس أيضا بالأدوار الأساسية للهيئات الأخرى وأن يتعاون معها تعاوناً وثيقاً مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لأنها مجهزة للتعامل مع هذه القضية الاجتماعية والاقتصادية المعقدة.

ومثلما يشير إليه التقرير، فإن المحكمة الجنائية الدولية يمكنها أيضاً أن تؤدي دوراً حاسماً في ردع الانتهاكات ضد الأطفال في سياق الصراعات المسلحة. وإذا حصلت المحكمة على معلومات يمكن الوثوق منها، ستزداد بقدر كبير قدرتها على إنجاز ولايتها بمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب هذه.

وتلتزم البرازيل التزاماً كاملاً بقضية تعزيز وحماية حقوق الأطفال بوجه عام، ونحن مصممون على أن نعزز، في مجلس الأمن، خطة حماية الأطفال المتضررين من الصراع المسلح. وبالفعل، فإن حياة وأمن الأطفال في جميع أنحاء العالم هدف رئيسي للبرازيل. ومن غير المقبول أن تستمر انتهاكات حقوق الأطفال في تقويض مستقبل الأمم. وينبغي للمجلس أن يعمل على إيجاد حلول دائمة لهذه الحالة المخزية بالإسهام في إنهاء إفلات منتهكي حقوق الأطفال في حالات الصراع من العقاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على العبارات الطيبة الموجهة إليّ وإلى بلدي، بنن.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بداية، يود وفد بلدي أن يشكر حكومة بنن على أخذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة عن الأطفال والصراع المسلح. ويسرني جداً أن أرى أيضاً وزير خارجية بنن يتراأس عملنا، ونحن واثقون من أن هذه الفرصة ستكون فرصة كبيرة لإثراء عمل المجلس بشأن هذا الموضوع.

وبالمثل، ينبغي أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوتونو، على بيانه، وأيضاً الأمين العام على

الإنسان ضد الضحايا الأبرياء، والأغلبية العظمى منهم فتيات وأولاد. وإننا ندعم سياسة عدم التسامح المطلق التي أوصى بها الأمين العام للمحاسبة على تلك الأفعال.

ونتفق مع الأمين العام عندما يؤكد، في تقريره، على أن حالة الأطفال في الميدان تظل خطيرة وغير مقبولة. فمن ناحية، تم تطوير أحكام حماية واضحة وطرح مبادرات محددة، ولكن، من ناحية أخرى، لم تتوقف الفئات المرتكبة ضد الأطفال في مناطق الصراع.

وفي ذلك الصدد، يشعر وفدي بأن طرح الأمين العام لخطة عمل لآلية للرصد والإبلاغ المنهجين، وفقا للطلب الوارد في القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، يمثل خطوة إلى الأمام صوب مرحلة التنفيذ التي يجب علينا أن نسعى إليها.

ويجب علينا أن نتوخى الحذر في تعريف نطاق تنفيذ خطة العمل التي يقترحها الأمين العام. إن تصنيف الانتهاكات التي يمكن رصدها، الذي يظهر في الفقرة ٦٨ من التقرير، ربما يختلف باختلاف كل حالة خاصة، فيخلق درجة معينة من الغموض فيما يتعلق بنطاق تنفيذ الآلية.

إن عملية جمع المعلومات وفحصها وتجميعها يجب أن تكون دقيقة وموثوقة بما قدر الإمكان إذا أردنا في نهاية المطاف أن نحدد المسؤولية.

وتدرك الأرجنتين أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة بسبب علاقتها الوثيقة بصون السلام والأمن الدوليين. إلا أننا نشعر بضرورة قيام تعاون أفضل في معالجة هذا الموضوع بين المجلس والجمعية العامة من ناحية، وبين هذا المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى، وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق. وعلى وجه التحديد، يهمننا أن نرى الجمعية العامة تنظر في إمكانية اعتماد مشروع قرار حول أعمال المتابعة والوفاء بالأحكام المتعلقة بالأطفال والصراعات

ضد أطراف الصراع التي ترفض الدخول في حوار، أو تتعاسف في إعداد خطة عمل أو تعجز عن الوفاء بالتزاماتها.

ولئن كان مجلس الأمن قد أحرز تقدما في صياغة قوانين للحماية تتسم بطابع عملي المنحى، فإن مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة كان أيضا يطور عمل المطالبة بالحقوق الهام لكفالة أن تصبح قضية الأطفال والصراعات المسلحة أكثر شيوعا وأن تدرج بشكل دائم في جدول أعمال المجتمع الدولي.

وفي الوقت ذاته، شهدنا تعاوننا هاما بين اليونيسيف وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية بغية تحويل الحماية إلى مبادرات ملموسة. ونتائج هذا الجهد الجماعي تضم، على سبيل المثال، دمج حماية الأطفال في ولايات وبرامج تدريبية لعمليات حفظ السلام، وكذلك في برامج المنظمات الإقليمية الرئيسية؛ وتطوير مختلف مبادرات الحماية على الصعيد المحلي؛ وإدماج مصالح الأطفال في حالات الصراع في مفاوضات السلام واتفاقات السلام وبرامج التأهيل وإعمار ما بعد الصراع؛ ونشر مستشارين متخصصين بحماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام أود أن أعرب عن إدانة بلدي الشديدة فيما يتعلق بالاعتداءات الجنسية التي ارتكبتها الأفراد المدنيون والعسكريون في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين تواجدوا فيها كجزء من عملية حفظ السلام الموفدة من هذا المجلس. ولئن كان ذلك العمل يستحق الإدانة، فإنه استثناء، إذا وضعنا في الاعتبار العدد الكبير من عمليات حفظ السلام العاملة في الميدان، لكننا نرى أن تلك الأفعال لا يجوز السكوت عنها. ونطالب بإنزال أقصى عقوبة بحق المذنبين في انتهاكات حقوق

ونود أن نرحب بالوزراء الذين انضموا إلينا في هذا الاجتماع. ونشكر الأمين العام على تقريره ونشكر ممثله الخاص، السيد أولارا أوتونو، على الدعم القاطع الذي لا يتزعزع، المقدم في سبيل إيجاد حلول عاجلة مستدامة لمأساة الأطفال الجنود، ووضع حد لتلك الممارسة المخجلة المهينة التي تبعث على الاشمئزاز. أخيراً، أود أن أشكر ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (جماعة إكواس) واليونيسيف على بيانيهما الهامين.

التقرير المعروض علينا يعلن بدء مرحلة جديدة في سعينا المشترك إلى رؤية معايير حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح تطبق بحزم.

وإن خطة العمل لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ، التي اقترحتها الأمين العام، تبشر ببزوغ فجر حقبة جديدة في رصد سلوك الأطراف في حالات الصراع المسلح. وتسمح أيضاً للنظام المشترك لحماية الأطفال بأن يسخر عدداً أكبر من الوسائل الإلزامية لوقف حلقة استخدام الجنود الأطفال المفرغة. وحتى إن كانت هناك خلافات فيما يتعلق بالتنفيذ العملي للتدابير التي ستتخذ ودور كل من الكيانات المعنية بالعملية، فإننا نعتقد أن ثمة فرصة كبيرة لأن تحظى هذه الخطة بالقبول على نطاق واسع.

ومناقشة اليوم يمكن أن تصبح فرصة سانحة لتسليط مزيد من الضوء على اعتماد مشروع القرار الطموح وإن كان واقعياً الذي قدمته بنن، ونود أن نعرب عن امتناننا على ذلك. ونرى أن مشروع القرار هذا يمثل استجابة ملائمة للتحذير الذي وجهته في عام ١٩٩٦ السيدة جراثا ماشيل، وينبغي أن يمكن المجتمع الدولي من تجاوز إعلانات النوايا والانتقال إلى العمل. وتقرير الأمين العام يبين أن ظاهرة الأطفال الجنود ما زالت تُبتلى بها مناطق مختلفة من العالم، لا سيما أفريقيا، مما يؤدي إلى انتهاكات عامة للقانون

المسلحة في إطار البند المعنون "تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم". أما بالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا ينبغي أن نبحث الاقتراح بتكريس دورات عالية المستوى لدراسة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

ونؤمن بأن تأسيس المحكمة الجنائية الدولية يمثل خطوة أساسية من حيث وظيفتها الردعية بقدر ما هي أساسية في توفير إمكانية جلب أولئك الذين يرتكبون جرائم حرب ضد الأطفال أمام العدالة. وربما أمكن للآلية المقترحة علينا أن تساهم في المستقبل في هذه المحكمة، بتزويدها بالمعلومات المتوفرة.

أخيراً، نؤمن بأن من الأساسي أن تعمل هيئات الأمم المتحدة التي يتألف منها النظام المسؤول عن حماية حقوق الإنسان من أجل إدراج مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في جداول أعمال كل منها.

ختاماً، أود أن أعرب عن استعداد وفدي لمواصلة العمل بجدية بشأن مشروع قرار يرفع لواء مطامح المجتمع الدولي ويسمح لنا بأن نساهم في تحسين الأوضاع من خلال تنفيذه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، بنن.

المتكلم التالي ممثل الجزائر وأعطيه الكلمة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): من دواعي السرور العظيم لي أن أرحب بكم، السيد الرئيس، وأبلغكم بمدى تشرفنا برؤيتكم تترأسون أعمالنا وتعززون بحضوركم نظر مجلس الأمن في هذا الموضوع الهام، موضوع الأطفال والصراعات المسلحة، الوثيق الصلة بصون السلم والأمن الدوليين.

المشروع للموارد الطبيعية، وإلى المشاكل العابرة للحدود. والجزائر ستستمر في تقديم دعمها لأي إجراء يستهدف إنهاء الممارسة البغيضة المتمثلة في استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، ونعتقد أن تنفيذ كل خطط العمل ينبغي أن يتماشى مع القواعد العالمية للشفافية وعدم الانتقائية والموضوعية.

وفي الختام، يعرب وفدي عن تأييده لمشروع البيان الرئاسي الذي أعده وفد بنن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى وإلى بلدي، بنن. وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في بنن.

أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم الرقيقة الموجهة إلى بلدي. كما أتقدم بالشكر الخاص إلى زملائي، وزراء الخارجية، والشخصيات الأخرى، الذين جاءوا إلى نيويورك للمشاركة النشطة في مناقشتنا الموضوعية اليوم، حيث استغرقوا في تفكير استشاري فيما يتعلق بحالة الأطفال الجنود، ولاسيما في أفريقيا، وذلك في إطار تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح.

إن إدراج حالة الأطفال المتضررين بالصراع المسلح في جدول أعمال مجلس الأمن عام ١٩٩٨ يدل على عزم المجتمع الدولي على وضع الأطفال وأمنهم في صميم العمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وثمة تقدم حقيقي أحرز بغية تحسين وتعزيز الترسنة القانونية لحماية الطفل - لا من خلال الالتزام الثابت للأمين العام وممثله الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح فحسب، بل ومن خلال الدور الذي تقوم به بعثات الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، جنباً إلى جنب مع الإسهامات القيمة من قبل الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم

والأخلاق لا يمكن السكوت عليها. ولذا، فمن الضروري - وهذا ينطوي على مسؤولية خاصة من جانب مجلس الأمن - أن تفي كل أطراف الصراع بالتزاماتها وأن تنهي تجنيد الأطفال.

إلا أننا نلاحظ بقدر من الارتياح أن برامج لتزج سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم قد وضعت في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. ونشجع إدماج الممارسات الأمثل في تلك البرامج، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في الجزء رابعاً من تقريره. ونرى أيضاً أن ثمة أهمية للإجراءات التي اقترحتها الأمين العام بغرض مكافحة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود والتي تلحق الضرر بالأطفال. ونرحب بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام وبعثات بناء السلام في تحسين حماية الأطفال. وبينما ندين ما بلغنا مؤخراً من ممارسات الاستغلال الجنسي للأطفال، يرحب وفدي برد الفعل السريع والملائم من قبل الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات إزاء تلك الأعمال التي لا يمكن التغاضي عنها.

وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية يبدو أنه الطريق إلى زيادة فعالية النظام الجماعي لحماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح. وأفريقيا، التي لديها ميثاق لحقوق الطفل، قد اهتمت بمعالجة هذه المشكلة، وهي متفتحة بالطبع إزاء أي مبادرة جادة ومترابطة يمكن إدماجها ضمن الجهود المشتركة الرامية إلى إنهاء ظاهرة الأطفال الجنود.

إن مشكلة الأطفال الجنود معقدة، ومن الأهمية بمكان أن ينكب المجتمع الدولي على معالجة الأسباب الجذرية لتلك الصراعات، والتي تعود في السواد الأعظم من الحالات إلى الافتقار إلى التنمية والتفاوت الاجتماعي - الاقتصادي والتناحر العرقي وإنكار حقوق الإنسان والاستغلال غير

وعلاوة على إنشاء تلك الآلية، والتي نعتقد أنها أولوية مطلقة، وإرساء سبل لضمان الاستخدام الملائم للمعلومات التي يتم جمعها، ينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً لعدد من الاعتبارات الأساسية المتصلة بالعمل المنسق والناجع للنهوض بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. ومن هذا المنطلق، فإن محاور العمل الثلاث التالية تستحق منا اهتماماً خاصاً.

أولاً، علينا أن نحدد أوجه القصور في القانون الدولي في مجال حماية الأطفال المتضررين بالحرب ومعالجتها. وتحقيقاً لذلك، يقترح بلدي، بنين، إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية في إطار الجمعية العامة لدراسة مسألة إعادة تصنيف جريمة تجنيد الأطفال واستخدامهم جنوداً بغرض معاملتها باعتبارها جريمة أفدح.

ومن الواضح أن ذلك يتطلب عملية للتفاوض تستهدف تحقيق توافق في الآراء بشأن ضرورة إعادة تصنيف تلك الظاهرة - التي تعتبر في الوقت الحالي من جرائم حرب - بوصفها جريمة ضد الإنسانية بالنظر إلى تطورها المزعج في الآونة الأخيرة، وفداحة الإساءات التي شوهدت في الأعوام الأخيرة، والتي أشرت جميعكم إليها في بياناتكم والتي تضيء على هذه الظاهرة بعض السمات الرئيسية لتعريف الجريمة ضد البشرية. وفي حقيقة الأمر، فقد شاهدنا ذلك على نحو متزايد في سياق انتهجت الأطراف المعنية من خلاله سياسة مستهدفة لتجنيد الأطفال على نطاق واسع بنية واضحة لتجريدتهم من الصفات الإنسانية وجعلهم آلات للحرب ووقوداً للمدافع.

وفضلاً عن ذلك، فمن الأمور المزعجة والمقززة للنفس ملاحظة أن الإحصاءات الكئيبة لضحايا الصراعات المسلحة لا تذكر عشرات الآلاف من الأطفال - الجنود أو غير الجنود - الذين يموتون كل عام في حالات الصراع

المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وهنا، نعرب لها جميعها عن إشادة مستحقة.

مع ذلك، وكما يبين التقرير الأخير للأمين العام الزاخر بالمعلومات، المعروض على المجلس اليوم، فإن هذه المشكلة ما زالت قائمة. ونلاحظ تناقضاً صارخاً بين المعايير الدولية الصارمة والفظائع المستمرة التي يكون ضحيتها الأطفال المتضررين بالصراع، والتي تزداد تعقداً جراء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو تلك الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وعلاوة على الممارسة التي لا يمكن السكوت عليها والمتمثلة في تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، يبرز هذا التقرير مجموعة من الإساءات الخطيرة والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الطفل، والتي تشكل تحدياً حقيقياً لمجلس الأمن. ولهذا، اقترح بلدي، بنين، التفكير الاستشراقي في هذا الشأن. والهدف المنشود هو تعبئة المجتمع الدولي للعمل الحاسم بغية وضع حد للممارسات التي ندينها، وإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به حتى الآن من ينتهكون المعايير الدولية السارية في مجال حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح.

كما يرتبط ذلك بمنع الانتهاكات والإساءات وتشجيع إعادة إدماج الأطفال المتضررين بالحرب. وفي هذا الشأن، نؤيد تماماً توصيات الأمين العام الرامية إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعاود التأكيد هنا على ضرورة التنفيذ السريع لخطة العمل التي اقترحتها الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من القرار ١٥٣٩ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بإنشاء آلية للرصد والإبلاغ، التي طالب بها المجلس لضمان القيام بعمل ناجح تشجيعاً للامتثال للمعايير الدولية.

المطلوب تعبئتها لكفالة إنعاش هؤلاء الأطفال، وإعادة تأهيلهم، وإعادة إدماجهم، أو إعادة تفعيلهم في المجتمع. وعلى الأطراف الفاعلة دولياً أن تدعم الجهود المبذولة محلياً؛ وعليها أن تدعم المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية لتعزيز المعايير التقليدية في مجال حماية الأطفال. إن إنشاء مناصب مرشدين لحماية الأطفال على الصعيد المحلي يتعين توسيع نطاقه ليشمل جميع البلدان المتضررة من هذه الظاهرة.

والتوجه الثالث هو وضع سياسة قوية، خصوصاً على المستوى الإقليمي في أفريقيا، من شأنها أن تدمج في مجرى الأنشطة الرسمية تدابير عملية وبرامج محددة بغية التصدي للمشاكل الخطيرة التي تواجهها تنمية المجتمعات المعنية بفعل ظاهرة الجنود الأطفال، ولا سيما المجتمعات الأفريقية. والواقع انه إن لم نفعل شيئاً اليوم، فإن الجنود الأطفال سيكونون عناصر مزعزعة للاستقرار في دولنا وديمقراطياتنا الفتية. وهؤلاء الأطفال - ضحايا الصراعات المسلحة، الذين هم بلا تعليم أو تدريب تعليمي ولا يعرفون سوى لغة السلاح - سيصبحون مرتزقة أو مرتكبي الأعمال العدائية أو خارجين على القانون إذا لم يعمد المجتمع الدولي - وقبل كل شيء مجلس الأمن - إلى اتخاذ تدابير قوية لإنقاذ هذا الجيل الذي تفقده مجتمعاتنا.

لذلك فإننا نوصي بعقد حلقات دراسية إقليمية ودون إقليمية لمعالجة المسائل التالية: الصلة بين ظاهرة الأطفال الجنود ومشاكل القارة الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والبطالة؛ تكييف برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لتلبية الاحتياجات المحددة للأطفال الجنود؛ الاحتياجات الخاصة بالفتيات المجنندات اللواتي قلما يحظين بالاهتمام في سياق البرامج الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ قيام البلدان المعنية بتأسيس مراكز اتصال وطنية للأطفال الجنود والأطفال الآخرين المتضررين من

المسح. هؤلاء الضحايا الأبرياء - أمل الغد - يموتون مجهولي الهوية وسط مظاهر آثمة من عدم اكتراث الجميع.

لذلك، نناشد المجتمع الدولي عموماً أن يعمل من أجل جعل معايير القانون الدولي أكثر فعالية بغية أن تصبح رادعاً لترع فتيل هذه القنبلة الموقوتة في مجتمعاتنا، وقوامها سوء المعاملة والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بحالات الصراع المسلح. وتلتزم بنن، وهي بلدي، التزاماً كاملاً بالصكوك الدولية في مجال حماية حقوق الأطفال. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حقوق الطفل إلى أن تفعل ذلك. ولقد صدقت بنن على الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، الذي أبرمته الجمعية العامة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ يدعمه بيان ملزم أصدرته يحدد الحد الأدنى للانخراط في القوات المسلحة بسن ١٨ عاماً.

والتوجه الثاني للعمل هو وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة وعابرة للحدود بغية كفالة إعادة إدماج الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة تفعيلهم في المجتمعات بعدما يقعون ضحايا للانتهاكات وسوء المعاملة إبان الحروب. وفي سبيل ذلك، نحتاج إلى إجراء إحصاء للأطفال المعنيين، بمن فيهم الذين يتجاوز عمرهم ١٨ عاماً. وعلينا أيضاً أن نقيّم القدرات المؤسسية على الصعيدين الدولي والمحلي، وأن نقيّم الأطر التشريعية والتنظيمية على الصعيد الوطني، وأن نقيّم قدرة المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص.

إن آلية الرصد والإبلاغ التي يتعين إنشاؤها يمكن أن تستخدمها الأمم المتحدة للبدء بإجراء مسح يرمي إلى تحديد هياكل الإيواء، من أجل تقييم كيفية تلبية هذه القدرات للاحتياجات الجديدة في مجال حماية الأطفال المتضررين بالحروب، وذلك في سبيل إجراء تقييم صحيح للموارد

مناقشة اليوم بالنسبة لنا تمثل نقطة تحول إلى زخم جديد في تعبئة المجتمع الدولي لكفالة حماية أفضل للأطفال في الصراعات المسلحة ولتحقيق تقدم ملموس في محاربة الفظائع التي يقعون ضحايا لها. ولتحقيق ذلك يتعين علينا أن نعتمد مشروع قرار في أقرب وقت ممكن لوضع آليات الرصد والإبلاغ موضع التطبيق. ولبلوغ تلك الغاية لدينا خطة عمل لاستحداث آلية، ويجب علينا أن ننشئها حتى نعطي أنفسنا الأدوات المناسبة لنتمكن من الشروع بفعالية في مرحلة التنفيذ الموصوفة في تقرير الأمين العام.

أستأنف الآن مهامى كرئيس لمجلس الأمن.

بما أنه لا يزال يوجد عدد من المتكلمين في قائمتي، ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

الصراع بغية تحسين تنسيق التمويل على المستويين دون الإقليمي وفيما بين الأقاليم؛ وأخيرا، وضع وتنفيذ برامج تعليمية وتدريبية متخصصة، بمساعدة دولية، للأطفال المتضررين من حالات الصراع.

إن بلدي، بنن، وفاء منه لخياره السياسي بأن يحارب بحزم ظاهرة الجنود الأطفال، سيستضيف في كتونو، أثناء الأسبوع من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مؤتمرا لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) لتقييم الدور الذي ستضطلع به الحكومات الوطنية والجماعة في حماية الأطفال المتضررين من الحرب. وقد اخترنا ذلك الأسبوع لأن يوم ١٧ حزيران/يونيه من كل عام مكرس للطفل الأفريقي. وفي ذلك السياق نود أن نهب بأعضاء المجلس، ومنظومة الأمم المتحدة، وشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومة أن يدعمونا في جهودنا لتنظيم المؤتمر وعقده ومتابعته وتنفيذ نتائجه، التي ستهدى بهذه المناقشة العامة.